دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة
State Of Palestine
Ministry of Women's Affairs

تقييم أولي للنوع الاجتماعي حول وضع النساء والفتيات

المناطق المستهدفة - رام الله والبيرة، طوباس والأغوار، بيت لحم، سلفيت والقدس الشرقية

تقييم أولي للنوع الاجتماعي حول وضع النساء والفتيات

المناطق المستهدفة - رام الله والبيرة، طوباس والأغوار، بيت لحم، سلفيت والقدس الشرقية

كانون أول 2024

تم إنتاج هذا الكتيب من قبل وزارة شؤون المرأة بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-Women) من خلال برنامج حياة المشترك: القضاء على العنف ضد المرأة بتمويل من حكومة كندا

يسعى برنامج حياة المشترك إلى القضاء على العنف ضد المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة بتمويل من حكومة كندا وتنفيذ مشترك من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، برنامج موئل الأمم المتحدة (UN-Habitat)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بالشراكة مع وزارتي شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية إلى جانب عدد من الوزارات المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني.

إقرار:

إن الآراء المعبر عنها في هذا الكتيب لا تعبر بالضرورة عن الآراء والسياسات الرسمية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو برنامج حياة المشترك أو حكومة كندا.

حياة
القضاء على العنف ضد المرأة

In partnership with Canada

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

UNFPA

برنامج الموئل

الأمم المتحدة
المكتب المعني بالمخدرات والجريمة

المحتوى

1. مقدمة 7
1.1. الخلفية والسياق 7
1.2. الغرض من التقييم 7
1.3. المنهجية 8
2. السياق العام لواقع النساء والفتيات في فلسطين 13
2.1 . الواقع الاقتصادي للنساء والفتيات المقيمات في المناطق المستهدفة بالدراسة 13
الفقر والنساء في الضفة الغربية: 13
العمل في القطاعات الرعائية: 14
الفجوة بين الجنسين في التعليم وفرص العمل: 15
الفجوة في الأجور والبطالة: 15
2.2. التعليم 17
2.3. الرعاية الصحية 18
2.4. العنف القائم على النوع الاجتماعي 21
3. الإطار القانوني والسياساتي لتعزيز حقوق النساء والفتيات 22
3.1. الصكوك الدولية لحقوق الإنسان 23
3.2. التشريعات والسياسات الوطنية 24
4. النتائج الرئيسية والتحليل 25
المحور الأول: المحور الاقتصادي 31
المحور الثاني: المحور التعليمي 35
المحور الثالث: المحور الصحي 40
المحور الرابع: محور الحماية والعنف ضد المرأة 45
المحور الخامس: محور المياه والصرف الصحي والطاقة 53
المحور السادس: محور القيادة والمشاركة السياسية 55
المحور السابع: استراتيجيات التكيف 59
المحور الثامن: رضا النساء عن جودة الخدمات 62
الخلاصة و توصيات للعمل 65

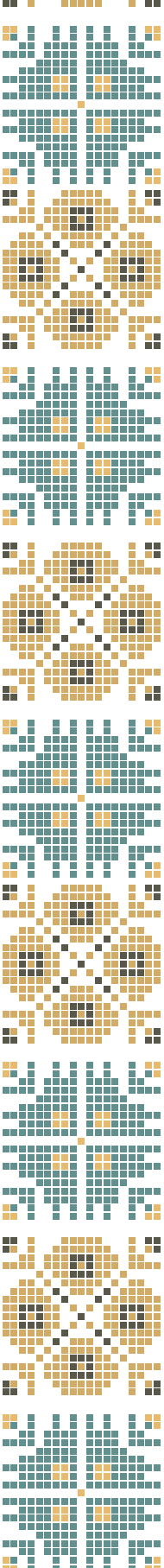

قائمة الجداول والرسم البياني

الرسم البياني (1) : نسبة تمثيل العينة من كل محافظة ——— 10
الرسم البياني (2) : نسبة تمثيل العينة بناء على نوع التجمع ——— 10
الجداول:
جدول رقم (1): أثر العدوان الإسرائيلي على النساء من الناحية الاقتصادية ——— 26
جدول رقم (2) : احتياجات النساء للتغلب على الوضع الاقتصادي وتعزيز الصمود الاقتصادي ——— 27
جدول رقم (3): أثر العدوان الإسرائيلي من الناحية التعليمية حسب تقييم النساء،2024 ——— 32
الجدول رقم (4): احتياجات النساء للتغلب على الصعوبات التعليمية ——— 34
جدول رقم (5): أثر العدوان الإسرائيلي على النساء من الناحية الصحية ——— 36
جدول رقم (6): احتياجات النساء لمواجهة التحديات الصحية ——— 38
جدول رقم (7): أثر العدوان الإسرائيلي على النساء من ناحية العنف ——— 41
جدول رقم (8): الاحتياجات الأساسية للنساء لتعزيز الحماية وتخفيض العنف ضدهن ——— 43
جدول رقم (9): أثر العدوان الإسرائيلي على النساء من ناحية المياه والصرف الصحي والطاقة ——— 47
جدول رقم (10): جدول احتياجات النساء من قطاع المياه والصرف الصحي والطاقة ——— 52
جدول رقم (11): أثر العدوان الإسرائيلي على النساء من ناحية القيادة والمشاركة السياسية ——— 54
جدول رقم (12) احتياجات النساء لتعزيز مشاركتهن المجتمعية والسياسية ——— 58
جدول رقم (12): استراتيجيات التكيف . ——— 61
جدول رقم (13): رضا النساء عن جودة الخدمات المقدمة. ——— 63

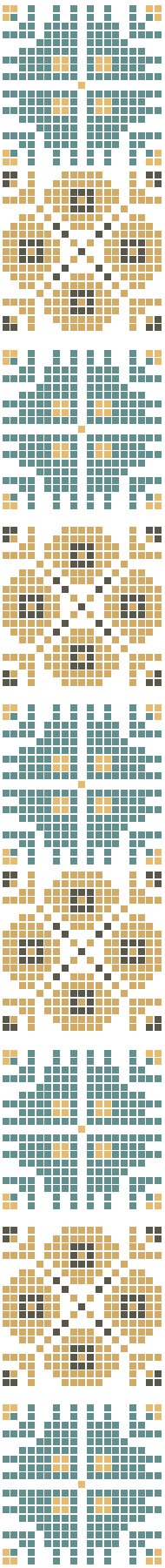

1. مقدمة

1.1. الخلفية والسياق

تواجه الضفة الغربية والقدس الشرقية، باعتبارهما أراضٍ محتلة بموجب القانون الدولي، تحديات عميقة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عام 1967. يعيش الفلسطينيون في هاتين المنطقتين تحت وطأة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مما يؤثر بشكل مباشر على حياتهم اليومية، لا سيما النساء والفتيات. ورغم التغيرات الإقليمية، فإن الوضع الإنساني في الأراضي المحتلة لا يزال متأثرًا بشكل كبير بالاحتلال (حداد، 2023).

تواجه المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية تحديات متعددة تعيق تقدمها، من بينها التقاليد المجتمعية التي تحد من مشاركتها في الحياة العامة والاقتصادية، بالإضافة إلى القيود المفروضة عليها بسبب الاحتلال الإسرائيلي. هذه التحديات تتجذر في الهويات القومية والدينية المتشابكة، والتي تشكل جزءًا أساسيًا من نسيج المجتمع الفلسطيني. (كوبرين ودوبلاغا، 2024؛ مولينز وآخرون، 2023)

1.2. الغرض من التقييم

في ظل غياب بيانات نوعية كافية حول النساء والفتيات في فلسطين، تم تصميم هذا التقييم السريع لتوفير أدلة علمية تدعم جهود تحقيق المساواة بين الجنسين. يهدف التقييم إلى تحديد التحديات التي تواجه النساء في مختلف المجالات، واقتراح حلول عملية لمعالجتها. من خلال اعتماد منهجية مبتكرة، يساهم هذا التقييم في سد الفجوة المعرفية حول احتياجات النساء، ويمهد الطريق لتصميم سياسات وبرامج أكثر استجابة لاحتياجاتهن.

يشكل النقص في تحليل النوع الاجتماعي عقبة كبيرة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث يمنع من تطوير سياسات فعالة تلبي احتياجات النساء والفتيات، خاصة في المناطق المهمشة. هذا الأمر ينتهك حقوق الإنسان للنساء والفتيات ويحرمهن من فرص متساوية (إدواردز، 2021؛ لوكاسيك وآخرون، 2022؛ ميكليان وهولشر، 2022؛ دي وآخرون، 2023).

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد التحديات الرئيسية التي تواجهها النساء والفتيات في المناطق المستهدفة بالدراسة ، مع التركيز على العوائق التي تحول دون تمكينهن، وذلك من أجل اقتراح حلول مبتكرة تساهم في تحسين أوضاعهن وتحقيق التنمية المستدامة.

1.3. المنهجية

تم تصميم هذا البحث من خلال منهجية شاملة، حيث تم تحليل الاحتياجات الجندرية للمرأة والفتاة في محافظات طوباس والأغوار، سلفيت، رام الله، بيت لحم، والقدس الشرقية بشكل دقيق. وقد جمعت هذه الدراسة بين البيانات الكمية والنوعية، وذلك من خلال تطبيق نهج تشاركي واسع النطاق ساهم في فهم عميق للاحتياجات الفعلية للمستفيدات. بناءً على هذه النتائج، تم وضع توصيات عملية قابلة للتطبيق. وتشمل خطوات تنفيذ هذا المسح ما يلي:

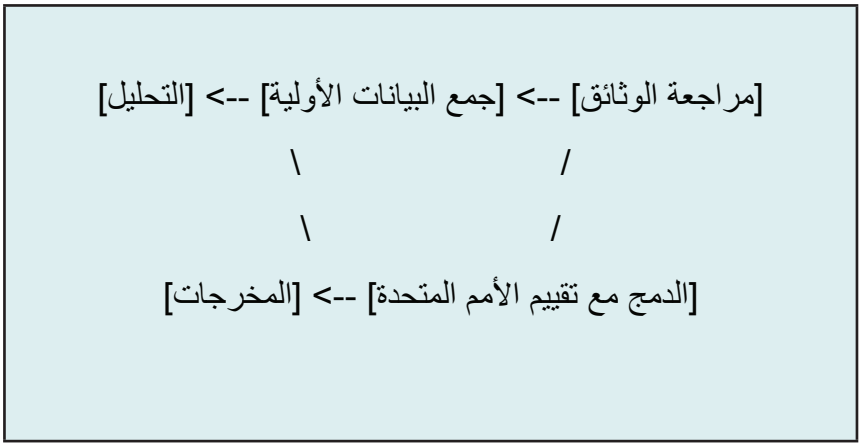

مراجعة الوثائق والأدبيات والاحصائيات المتوفرة :تم بدء التقييم بمراجعة الوثائق والأدبيات والإحصائيات المتاحة، سواء كانت محلية أو دولية، التي تناولت واقع النساء والفتيات في فلسطين. الهدف من هذه المراجعة هو فهم الوضع القائم وتحديد الفجوات في البيانات المتاحة. بناءً على هذه المراجعة، تم تطوير استمارة كمية وأسئلة للمقابلات الفردية، بهدف جمع البيانات المتعلقة باحتياجات النساء والفتيات وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تدخلات.

1. جمع البيانات الأولية :تم جمع البيانات الأولية باستخدام نهج مختلط، يجمع بين الأدوات الكمية والنوعية لتوليد رؤى عميقة ومتخصصة في السياق المحلي. الأدوات التي تم استخدامها هي:

- المقابلات مع المطلعين الرئيسيين :(KIIs) تم عقد مقابلات مع القادة المحليين مثل رؤساء/ات مجالس محلية، شخصيات مؤثرة في المنطقة، مدراء /ات مؤسسات محلية، جمعيات، مقدمي خدمات ومسؤولين حكوميين للحصول على رؤى قطاعية. بلغ عدد المقابلات 25 مقابلة فردية بواقع 5 مقابلات في كل محافظة من مناطق الدراسة.
- أداة الدراسة المستخدمة: تم تصميم استبانة عبر Google Forms يتم تعبئتها من الجمعيات القاعدية كممثل وشاهد عيان عما يجري للمرأة الفلسطينية في المنطقة التي تعمل فيها الجمعية مع توجيههم لتعبئتها من خلال مجموعات من النساء في كل منطقة وذلك لتقييم الاحتياجات والتفاوتات بين الشرائح السكانية.

المناطق المستهدفة

تم استهداف المناطق خمس محافظات هي: بيت لحم سلفيت، رام الله والبيرة، طوباس والأغوار والقدس. (مرفق جدول للمعلومات العامة لكل محافظة). يمثل الرسم البياني نسبة التمثيل من كل محافظة.

الرسم البياني (1): نسبة تمثيل العينة من كل محافظة

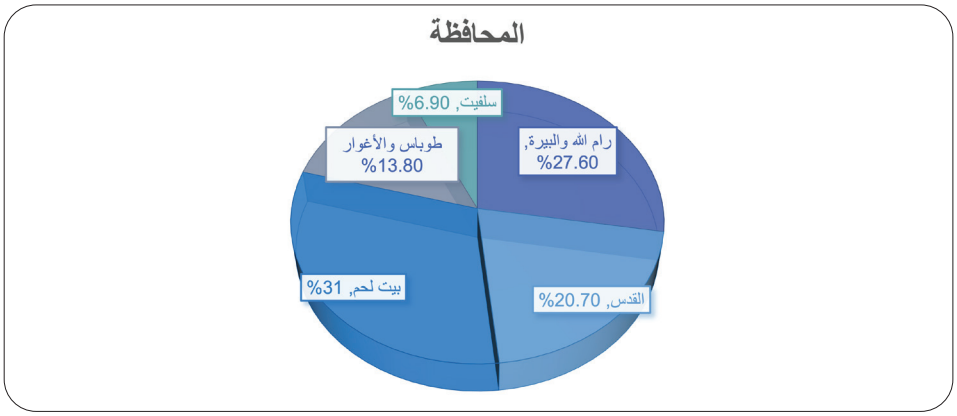

وتم الاخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي في كل محافظة بحيث تشمل مدينة مخيم وقرية وكان التوزيع كالاتي:

الرسم البياني (2): نسبة تمثيل العينة بناء على نوع التجمع

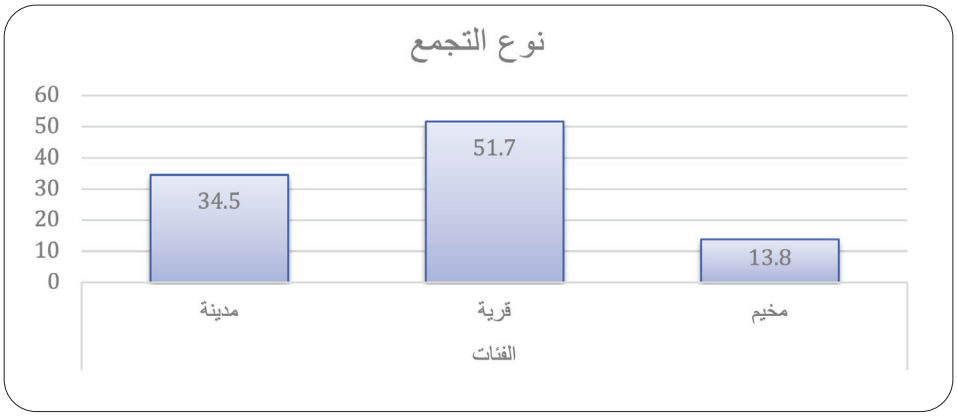

إطار مجتمع الدراسة:

يضم مجتمع الدراسة 82 جمعية نسوية قاعدية مسجلة رسميًا لدى وزارة شؤون المرأة وتعمل في المناطق المستهدفة بالبحث. وبحسب البيانات التي حصلنا عليها من الوزارة، فإن هذه الجمعيات موزعة على النحو التالي:

المنطقة	عدد الجمعيات النسوية
سلفيت	٦
طوباس والأغوار	٦
بيت لحم	١٥
القدس	٣٢
رام الله والبيرة	٢٣
المجموع	٨٢

العينة:

بالاستناد الى مجتمع الدراسة تم اختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة وذلك لضمان تمثيل كافة المحافظات والجمعيات، ومنحها فرص الدخول حيث بلغت العينة 30 جمعية نسوية من أصل 82 أي ما نسبته 37% وهي ممثلة لإطار مجتمع الدراسة. تم توزيع الاستمارات الكمية على المؤسسات والجمعيات القاعدية ضمن شبكة تواصل في وزارة شؤون المرأة بالإضافة الى تعميمها على مؤسسات قاعدية اخرى لضمان توزيع أكبر ومشاركة أكبر عدد من النساء والفتيات لعكس الواقع والاحتياجات الفعلية لهن (بواقع 200 عضوة بكل جمعية قاعدية تم الالتقاء بهم بحضور مديرة الجمعية وتعبئة الاستبانة الالكتروني وعكس وجه نظر المجتمع المحلي) والمترتبة عن الاحتلال الاسرائيلي.

التحليل :تم إجراء التحليل من خلال اتباع الخطوات التالية:

- تحليل البيانات النوعية :تم تحليل البيانات النوعية للموضوعات المتعلقة بالضعف الجندري، مثل آليات التكيف مع التحديات والوصول إلى الخدمات.
- استخدام الأدوات الإحصائية :تم استخدام الأدوات الإحصائية لمعالجة البيانات الكمية للكشف عن الاتجاهات المتعلقة بالاحتياجات الجندرية.

الدمج مع تقييم النوع الاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة يتكامل التقييم السريع للنوع الاجتماعي (RGA) مع النتائج الحالية لتقييم النوع الاجتماعي للأمم المتحدة من خلال معالجة الفجوات القطاعية وتوسيع النطاق الجغرافي للمناطق المستهدفة.

- تم استخدام ورش العمل للتوافق مع منهجيات ونتائج تقييم النوع الاجتماعي للأمم المتحدة لضمان التنسيق.
- تم مشاركة النتائج من خلال تقارير منسقة لتجنب التكرار وضمان تحقيق مخرجات قابلة للتنفيذ.

2. المخرجات:

- تقرير مفصل يتضمن جداول بيانات مفككة، ملخصات موضوعية، وتوصيات قطاعية.
- عرض النتائج للأطراف المعنية: تم تنظيم ورش عمل للتحقق من صحة النتائج وتعديل التوصيات لصنع القرار الاستراتيجي.

1. محددات الدراسة:

أثرت مجموعة من العوائق القانونية والجغرافية المتشابكة على عملية تقييم وضع النساء في فلسطين بشكل ملحوظ. فاختلاف الأنظمة القانونية بين القدس الشرقية والضفة الغربية، الناجم عن السياسات الإسرائيلية، أوجد تحديات كبيرة في جمع وتحليل البيانات، خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية والإقامة والمساواة بين الجنسين.

كما واجه فريق البحث صعوبات كبيرة في التنقل بحرية بين مختلف المناطق، لا سيما في المناطق الشمالية، بسبب الوضع الأمني المتوتر والأحداث المتكررة. هذه التحديات حالت دون الوصول المباشر إلى شرائح واسعة من المجتمع المستهدف، مما اضطر الفريق إلى اللجوء إلى وسائل تكنولوجية بديلة لجمع البيانات المطلوبة واجراء اللقاءات.

لتوسيع نطاق البحث وتسهيل عملية جمع البيانات، تم اللجوء إلى الاستبيانات الإلكترونية عبر «جوجل فورمز» والهواتف المحمولة. هذه التقنية الحديثة أتاحت للباحثين الوصول إلى شريحة واسعة من النساء، حتى في المناطق الصعبة، مما أدى إلى نتائج أكثر شمولية ودقة.

2. السياق العام لواقع النساء والفتيات في فلسطين

تتعرض النساء والفتيات في الضفة الغربية والقدس الشرقية لأشكال متعددة من التمييز والعنف، نتيجة للاحتلال الإسرائيلي المستمر والقيود الاجتماعية المفروضة عليهن. في ظل هذه الظروف الصعبة، يصبح من الضروري توفير الحماية لهن، وتمكينهن من الحصول على حقوقهن الأساسية في التعليم والصحة والعمل، وكسر الحواجز الثقافية التي تمنعهن من المشاركة الكاملة في الحياة العامة.

2.1. الواقع الاقتصادي للنساء والفتيات المقيمات في الضفة الغربية والقدس الشرقية

تواجه النساء والفتيات في الضفة الغربية والقدس الشرقية واقعًا اقتصاديًا معقدًا يتأثر بعدة عوامل، بما في ذلك الفقر، محدودية الفرص الوظيفية، وتوزيع العمل في القطاعات غير الرسمية أو ما يعرف بالقطاع المحوري والرعائي. تعتبر هذه التحديات جزءًا من هيكل اقتصادي يعكس عدم المساواة بين الجنسين ويؤثر بشكل خاص على النساء في جميع المراحل العمرية.

الفقر والنساء في الضفة الغربية:

تعتبر النساء في الضفة الغربية من أكثر الفئات تأثرا بالفقر بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى الفرص الاقتصادية. بحسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2022، بلغ معدل الفقر العام في الضفة الغربية حوالي 14.1%، لكن النسبة بين النساء والفتيات مرتفعة بشكل ملحوظ، حيث تصل إلى حوالي 20% بين النساء اللواتي يعشن في الأسر المعيلة. هذا الوضع الاقتصادي المتردي يساهم في توسيع فجوة الفقر بين الجنسين.

المشاركة في القوى العاملة:

من جهة أخرى، تُعاني النساء بشكل خاص من قيود على المشاركة في سوق العمل، حيث تُظهر الدراسات أن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية تقل بشكل كبير عن الرجال. وفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية (ILO) لعام 2021، فإن معدل المشاركة في القوى العاملة للنساء في الضفة الغربية لا يتجاوز 18.9%، مقارنة بـ 60.6% بين الرجال. هذا التفاوت يعكس صعوبة دخول النساء إلى سوق العمل، ويرتبط بشكل كبير بالأعراف الاجتماعية والثقافية التي تحد من قدراتهن الاقتصادية. تواجه النساء في القدس الشرقية تحديات كبيرة في سوق العمل، حيث لا

تتجاوز نسبة مشاركتهن فيه 15.5%، وهي نسبة أقل بكثير من نظيرتها في الضفة الغربية. هذه الأرقام المنخفضة تعكس التحديات المتفاقمة التي تفرضها الممارسات الإسرائيلية، والتي تقيد حركة النساء وتحد من فرصهن في الحصول على عمل في القطاع غير الرسمي.

يشكل القطاع غير الرسمي في الضفة الغربية مصدرًا رئيسيًا للعمل للنساء الفلسطينيات. وفقًا لدراسة أعدها المعهد الفلسطيني للبحوث (2023)، تُظهر البيانات أن أكثر من 30% من النساء يعملن في هذا القطاع، الذي يفتقر إلى الأمان الوظيفي والضمانات القانونية مثل التأمينات الصحية والتقاعد، مما يعرضهن للمزيد من الاستغلال ويزيد من معاناتهن الاقتصادية. هذا القطاع يضم العديد من الوظائف المؤقتة وغير المنظمة، مما يجعل من الصعب على النساء تحقيق الاستقرار الاقتصادي. في القدس الشرقية، العديد من النساء في القدس الشرقية يضطررن للعمل في القطاع غير الرسمي بسبب القيود المفروضة على العمل الرسمي، مما يزيد من تعرضهن للفقر والاستغلال (حكيمي وآخرون، 2024؛ جاماتيا، 2023

العمل في القطاعات الرعائية:

يشهد قطاع العمل الرعائي في الضفة الغربية، مثل الرعاية المنزلية، نمواً ملحوظاً حيث تمثل النساء غالبية العاملات في هذا القطاع. ولكن هذا القطاع يعاني من تهميش واضح على المستوى الاقتصادي، حيث تُمنح العاملات فيه أجورًا منخفضة ولا يتمتعن بأي شكل من أشكال الحماية القانونية. وقد أظهرت دراسة أعدتها «الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان» (2021) أن 70% من العاملات في القطاع الرعائي يتقاضين أقل من الحد الأدنى للأجور المقر من قبل الحكومة الفلسطينية. هذا القطاع يواجه تحديات متزايدة في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور وعدم توفر البرامج التدريبية التي تمكن النساء من تحسين مهاراتهن للوصول إلى فرص عمل أكثر استدامة.

الفجوة بين الجنسين في التعليم وفرص العمل:

على الرغم من أن النساء في الضفة الغربية يحققن تحصيلًا تعليميًا أعلى من الرجال في العديد من المجالات، إلا أن ذلك لا ينعكس بشكل إيجابي على مشاركتهن في سوق العمل. وفقًا لدراسة صادرة عن «المعهد الفلسطيني للبحوث» (2023)، فإن النساء اللواتي أكملن تعليمهن الجامعي لا يتجاوزن 27.4% من إجمالي النساء العاملات، بينما تبلغ النسبة للرجال الحاصلين على شهادة جامعية 45.6%. ويعود السبب في هذا الفارق إلى تفضيل بعض المجتمعات الفلسطينية للأدوار التقليدية للمرأة في المنزل، مما يحد من قدرتها على المشاركة الفعالة في المجالات الاقتصادية.

الفجوة في الأجور والبطالة:

أظهرت الدراسات أن النساء في الضفة الغربية يواجهن فجوة كبيرة في الأجور مقارنة بالرجال، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التفرقة في النوع الاجتماعي في توزيع الوظائف بين النساء والرجال. حيث تُخصص للنساء غالبًا وظائف في قطاعات ذات أجور منخفضة مثل التعليم والصحة والخدمات، بينما يُتاح للرجال فرص أكبر في القطاعات الأكثر ربحية مثل البناء والصناعة (العزاوي وهلسني، 2024؛ الأزهر، 2024). تؤكد التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022) أن النساء في الضفة الغربية يتقاضين حوالي 70% من أجور الرجال في نفس القطاعات، مما يعزز التفاوت الاقتصادي بين الجنسين.

فيما يتعلق بمعدلات البطالة، تشير تقارير معهد ماس (2023) إلى أن معدلات البطالة بين النساء في الضفة الغربية تصل إلى 25%، وهي أعلى بكثير من معدل البطالة بين الرجال الذي يبلغ 17%. يعكس هذا الفارق الكبير الصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على وظائف مستقرة، حتى إذا كنّ حاصلات على تعليم جامعي، مما يساهم في تعميق الفقر والتمييز الاقتصادي ضدهن.

أحد الوجهين الرئيسيين لعدم المساواة الاقتصادية بين المرأة والرجل هو عدم حصول المرأة على عمل هادف ومدفوع الأجر في الاقتصاد الرسمي. ترتبط هذه الفرص بالأمن الاقتصادي، والوصول إلى الحماية الاجتماعية والقانونية، والاستقلال المالي والعاطفي. ومن ناحية أخرى، يوصف الطابع غير الرسمي بأنه فخ يحد من قدرات المرأة الاقتصادية وآفاق حياتها. توفر أنواع مختلفة من العمل الرسمي وغير الرسمي درجات مختلفة من الأحوال الشخصية، والسلامة، والحقوق القانونية والاجتماعية. وفي بعض المناطق، تشكل الفجوة في الأجور بين الجنسين ضعفا كبيرا أمام الرفاه الاقتصادي للمرأة. الأجر المتساوي عن العمل المتساوي هو أيضا معيار أساسي بموجب قانون حقوق العمال الذي يتطلب عدم التمييز. (بانيرجي وويلكس، 2022)

2.2. التعليم

يعد التعليم حقًا أساسيًا وركيزة أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، حيث شهدت العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا في وصول النساء والفتيات إلى التعليم. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، تزايدت معدلات التحاق الفتيات بالمدارس بشكل كبير، مما يعكس جهودًا ملموسة في تجاوز عقود من التمييز والإقصاء. ووفقًا للإحصاءات، ارتفعت نسبة التحاق الفتيات بالمرحلة الابتدائية من 90.3% في عام 1999 إلى حوالي 93% في عام 2006، بينما تظهر النساء مستويات أعلى من التحصيل في التعليم الثانوي مقارنة بالرجال، حيث يصل معدل

التحصيل العام وغير العام إلى أكثر من 23%. ومع ذلك، تواجه النساء والفتيات تحديات بنيوية تؤثر على استمرارية تعليمهن، بما في ذلك ارتفاع معدلات التسرب بين الأولاد بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية تضطرهم لترك المدارس، مما يفسر التفوق النسبي للنساء في التحصيل الأكاديمي. على الرغم من التقدم المحرز، تبقى الفجوات واضحة في المناطق المهمشة، لا سيما في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، حيث تسجل الأخيرة معدلات التحاق استثنائية للفتيات في التعليم الأساسي تصل إلى 99.2%، لكن النسبة تنخفض بشكل كبير في التعليم الجامعي إلى 12.1%.(الجبل الأسود وباترينوس ، 2023) (كاميرون وآخرون 2023) (باتن وآخرون 2021) (أندرو وآخرون 2024) . وإلى جانب هذه الفجوات، تواجه النساء قيودًا اجتماعية وثقافية تعيق استمرارية تعليمهن، بينما تبقى جودة التعليم والتفاوت في الخدمات تحديات مستمرة تؤثر على تحقيق المساواة في هذا الحق.

واذا نظرنا الى المناطق المستهدفة بالمسح، تشير الإحصاءات إلى تقدم نسبي في نسب التحاق الإناث بالتعليم مقارنة بالذكور على سبيل المثال، سجلت نسب التحاق الفتيات بالمرحلة الثانوية في رام الله وسلفيت مستويات مرتفعة تصل إلى 90% في 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). إلا أن هناك فجوات في التعليم المهني، حيث إن نسبة الفتيات المنخرطات في التعليم المهني لا تتجاوز 10% في أريحا والأغوار بسبب ضعف الوعي بأهمية هذا التعليم والتصورات النمطية المرتبطة بأدوار النساء في المجتمع (اليونيسف، 2023).

تركز الفتيات في الضفة الغربية والقدس الشرقية بشكل ملحوظ على مجالات تعليمية محددة، حيث تُظهر الإحصائيات أن أكثر من 60% من الطالبات الجامعيات يلتحقن بتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتعليم، مما يعكس تأثير التنشئة المجتمعية والثقافية على اختياراتهن التعليمية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). ورغم التوسع التدريجي في التحاق الفتيات بتخصصات جديدة، مثل العلوم والتكنولوجيا والرياضيات والهندسة(STEM) ، إلا أن هذه المجالات لا تزال تمثل أقل من 10%

من إجمالي التخصصات التي تختارها النساءUNESCO ، 2022، يرجع هذا التركز إلى عوامل متشابكة، تشمل الأدوار التقليدية التي تعززها التنشئة الاجتماعية، ونقص الدعم الهيكلي من المدارس والجامعات، وغياب التوجيه الأكاديمي والمشورة المهنية التي تدعم مشاركتهن في القطاعات غير التقليدية.

علاوة على ذلك، تظهر البيانات تفاوتا جغرافيا، حيث يلاحظ أن الطالبات في المناطق الحضرية أكثر ميلًا لدراسة التخصصات التقنية مقارنةً بنظيراتهن في المناطق الريفية أو المهمشة. وعلى سبيل المثال، في القدس الشرقية، تسجل الطالبات أدنى نسبة للالتحاق بتخصصات STEM بمعدل 5.6% فقط، مقارنةً بـ12% في مناطق مثل رام الله والبيرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023).

ومن الجدير بالذكر أن التخصصات التي تهيمن عليها الفتيات غالبًا ما تؤدي إلى مهن ذات دخل محدود مقارنة بالمجالات التقنية والهندسية، مما يعزز الفجوة الاقتصادية بين الجنسين لاحقًا في سوق العمل (الجبل الأسود وباترينوس، 2023). لذلك، يصبح تعزيز التنوع الأكاديمي للفتيات وتوفير بيئة تعليمية مشجعة على استكشاف المجالات غير التقليدية أمرا ضروريا لدعم تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي، وضمان العدالة الجندرية في التعليم وسوق العمل.

2.3. الرعاية الصحية

يُعد قطاع الصحة في فلسطين من القطاعات الحيوية التي توفر مستوى معقولاً من الخدمات الأساسية، إلا أن النساء والفتيات يواجهن تحديات خاصة تعكس فجوات جندرية عميقة. تشير الإحصائيات إلى أن 30% من السكان يعانون من صعوبة في الوصول إلى الرعاية الصحية بسبب الحواجز الاقتصادية والجغرافية، ما يؤثر بشكل خاص على النساء في المناطق المهمشة مثل الريف الفلسطيني ومخيمات اللاجئين (بدران وآخرون، 2024). على سبيل المثال، أظهرت دراسة للجمعية الفلسطينية لتنظيم الأسرة (2022) أن 45% من النساء في المناطق الريفية يضطررن للسفر لمسافات تزيد عن 10 كيلومترات للوصول إلى أقرب مركز صحي.

ورغم أن 97% من النساء الفلسطينيات يتلقين رعاية ما قبل الولادة، إلا أن جودة هذه الرعاية تشكل تحدياً كبيراً، خاصة في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية (2023)، تبلغ نسبة وفيات الأمهات في فلسطين 27 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية، وهو رقم يعكس تحديات مرتبطة بنقص الكوادر الطبية المدربة وضعف التجهيزات الصحية. وتفاقم الحواجز العسكرية الإسرائيلية هذه المشكلات، حيث تمنع النساء في حالات الولادة الطارئة من الوصول إلى المستشفيات

في الوقت المناسب. مثال على ذلك حالة سيدة من منطقة طوباس، فقدت جنينها بسبب التأخير الناتج عن الحواجز العسكرية، مما يبرز تأثير النزاع السياسي على الصحة الإنجابية.

تظهر هذه التحديات بشكل أوضح في المناطق الأكثر تهميشاً مثل الأغوار والمناطق المحيطة بالمستوطنات الإسرائيلية، حيث تعاني النساء من غياب الخدمات الصحية الأساسية، كما أن النساء في هذه المناطق هن الأكثر عرضة للتأثيرات السلبية الناتجة عن انتهاكات الاحتلال المستمرة. وفقاً لدراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA)، (2023، 35%من النساء ذوات الإعاقة في نابلس وسلفيت لم يحصلن على خدمات الصحة الإنجابية بسبب نقص المرافق المجهزة.

الصحة النفسية تعد أيضاً من أبرز التحديات التي تواجه النساء الفلسطينيات، خاصة في مخيمات اللاجئين. تشير تقارير مؤسسة الحق في الصحة (2023) إلى أن 60% من النساء اللواتي تعرضن لفقدان منازلهن أو تهجيرهن يعانين من اضطرابات نفسية تؤثر على صحتهن الإنجابية والجسدية. هذه المشكلات تزيد من خطر الولادة المبكرة والإجهاض، ما يعكس الارتباط الوثيق بين الصحة النفسية والإنجابية.

إن معالجة هذه التحديات تتطلب سياسات صحية شاملة تراعي الفوارق الجندرية وتضمن وصولاً عادلاً وجودة عالية في الخدمات الصحية للنساء الفلسطينيات، مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً مثل النساء ذوات الإعاقة واللاجئات. تبنّي نهج حقوقي في الصحة يمثل أداة فعالة لتحقيق تكافؤ الفرص وضمان صحة ورفاه النساء في فلسطين.

2.4. العنف القائم على النوع الاجتماعي

يشكل العنف المبني على النوع الاجتماعي جريمة بشعة تنتهك كرامة المرأة وتقوض حقوقها الإنسانية الأساسية. في مجتمعنا، تدفع الثقافة السائدة بالمرأة إلى حافة الهاوية، حيث تُقاس قيمتها بشرف العائلة وليس بإنسانيتها. إن مفهوم الشرف المبالغ فيه، المقترن بالتمييز والاضطهاد، يدفع بالعديد من النساء إلى مواجهة العنف في أشكاله المختلفة، بدءاً من العنف اللفظي والنفسي ووصولاً إلى العنف الجسدي والقتل. هذه الدائرة المفرغة من العنف لا تقتصر على آثارها الجسدية والنفسية المدمرة، بل تمتد لتشمل تداعيات اجتماعية واقتصادية وخيمة على الناجياتوفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023)، فإن 37%من النساء المتزوجات في الضفة الغربية

والقدس الشرقية تعرضن لنوع من أنواع العنف من قبل أزواجهن. تشمل أشكال العنف العنف والجسدي والعاطفي والجنسي والاقتصادي، وتتفاوت حدتها حسب المنطقة الجغرافية. في القدس الشرقية، يرتبط العنف أيضًا بالممارسات السياسية مثل الإخلاء القسري والتفتيش العشوائي، مما يضيف طبقة أخرى من التهديد لحقوق النساء(UN Women, 2023).

على صعيد العنف في المدارس، أفادت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2022) أن حوالي 20%من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 13 و17 عامًا في الضفة الغربية يتعرضن للتحرش اللفظي أو الجسدي في المدارس أو في طريقهن إليها، مما ينعكس سلبًا على استمرارية تعليمهن، خاصة في المناطق الريفية.

تأثير العنف على الحقوق الأساسية

التعليم :تظهر الدراسات أن العنف المبني على النوع الاجتماعي يعد سببًا رئيسيًا لانقطاع الفتيات عن التعليم. وفقًا لتقرير أصدرته اليونيسف (2023)، فإن نسبة تسرب الفتيات من التعليم في المناطق الريفية من الضفة الغربية تصل إلى 12%، حيث يُعزى هذا التسرب إلى الزواج المبكر أو التحرش أو العنف المنزلي.

الصحة :تؤدي حالات العنف الجسدي والنفسي إلى تدهور الصحة العقلية والجسدية للنساء والفتيات. تقرير صادر عن وزارة الصحة الفلسطينية (2023) أظهر أن 25%من النساء اللواتي تعرضن للعنف في الضفة الغربية يحتجن إلى رعاية طبية ونفسية طويلة الأمد، مع انتشار اضطرابات مثل الاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة بنسبة 18%بين الناجيات.

التمكين الاقتصادي :أظهرت دراسة لمؤسسة العمل الدولية (2023) أن 30%من النساء في الضفة الغربية يعانين من أشكال من العنف الاقتصادي، بما في ذلك التحكم في الدخل أو منعهن من العمل. في القدس الشرقية، تتفاقم هذه النسبة نتيجة السياسات الإسرائيلية التي تحد من فرص عمل النساء الفلسطينيات.

تحديات الاستجابة للعنف

ضعف البنية التحتية للخدمات يشكل عقبة رئيسية أمام دعم الناجيات. الملاجئ المتوفرة في الضفة الغربية، تعمل فوق طاقتها، مما يجعل توفير الحماية والخدمات الأساسية غير كافٍ. أظهرت دراسة صادرة عن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2023) أن أكثر من 50%من النساء اللواتي يسعين للحصول على دعم من هذه الملاجئ يجدن أن الخدمات لا تلبي احتياجاتهن بشكل كامل، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.

أما في القدس الشرقية، فإن عدم التنسيق بين المؤسسات الفلسطينية والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي تجعل من الصعب توفير خدمات الحماية والإحالة بشكل فعال. علاوة على ذلك، فإن غياب قاعدة بيانات موحدة للعنف المبني على النوع الاجتماعي يعوق وضع استراتيجيات شاملة للتصدي لهذه الظاهرة,OHCHR) 2023)

القوانين المحلية لتوفير الحماية من العنف

في الضفة الغربية، يعتمد الإطار القانوني الذي ينظم التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي على القوانين الأردنية المعمول بها منذ عام 1967. ومن أبرزها قانون العقوبات الأردني لعام 1960، الذي يحتوي على نصوص تُجرّم بعض أشكال العنف مثل الاغتصاب والاعتداء، لكنه يفتقر إلى تعريف شامل للعنف المبني على النوع الاجتماعي. كما أن هذا القانون يحتوي على ثغرات تعيق تحقيق العدالة، مثل المادة 308التي كانت تتيح للمعتدي الإفلات من العقوبة إذا تزوج الضحية. ورغم إلغاء هذه المادة في عام 2018 في الضفة الغربية، إلا أن تأثيرها الثقافي لا يزال قائماً.

أما في القدس الشرقية، فإن النساء الفلسطينيات يخضعن للإطار القانوني الإسرائيلي، حيث يُطبق قانون العقوبات الإسرائيلي. ورغم أن هذا القانون يعترف بالعنف الأسري ويُجرّمه، فإن القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين تحول دون وصول الضحايا إلى العدالة بشكل فعّال. بالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر الخدمات القانونية والحمائية بشكل كافٍ، مما يزيد من تهميش النساء المعرضات للعنف.

السياسات الوطنية

في عام 2011، أطلقت السلطة الفلسطينية الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة(2011-2019) ، والتي تم تحديثها لاحقاً للفترة 2020-2030. تهدف هذه الاستراتيجية إلى مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال تحسين الإطار القانوني، وتقديم خدمات الحماية، وتعزيز التوعية المجتمعية. ورغم الجهود المبذولة، إلا أن تطبيق هذه الاستراتيجيات يواجه تحديات كبيرة بسبب نقص الموارد، وضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وغياب إطار قانوني متكامل.

3. الإطار القانوني والسياساتي لتعزيز حقوق النساء والفتيات

يستند الإطار القانوني والسياسي في الضفة الغربية إلى الصكوك والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وقد انضمت الحكومة إلى هذه العهود والاتفاقيات دون تحفظات. وقد أدمجت المعايير والمفاهيم الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية وسياسات السلطات وبرامجها. تم دمج إعمال حقوق المرأة في القانون الأساسي الفلسطيني، الذي اعتمد في عام 2003، وفي العديد من المراسيم والقوانين والاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية، بما في ذلك الخطة الوطنية الفلسطينية للمرأة والاستراتيجية الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. (جوستين وآخرون 2023) (أوسلر، 2023).

وفيما يتعلق بالتقدم التشريعي في حماية حقوق النساء والفتيات، يظهر أن القواعد والمعايير الفلسطينية تستند إلى القواعد والمعايير الدولية التي تدعو إلى المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. هناك قوانين ومراسيم فلسطينية تحمي النساء والفتيات. ومع ذلك، هناك ثغرات تشريعية وسياسية في الوفاء بالالتزامات الدولية التي وافقت عليها السلطات وتعهدت بالامتثال لها. وينبغي معالجة هذه الثغرات على وجه السرعة لضمان توافق حقوق النساء والفتيات مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة، مع التركيز بشكل خاص على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أن بعض القوانين لا تنفذ بشكل فعال، ويبرر بعض المسؤولين وأفراد المجتمع انتهاكهم لها بتفاهمات متناقضة وتمييزية غير مقبولة في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية. رغم وجود إطار قانوني فلسطيني ينص على حقوق المرأة والفتاة، إلا أن آليات تنفيذه ضعيفة وغير فعالة. بالإضافة إلى ذلك، تسود عادات وتقاليد مجتمعية تعارض أحيانًا هذه الحقوق وتضعف تأثير القانون. هذا، إلى جانب تباين مستوى تطبيق المعايير الدولية، يؤدي إلى فجوة كبيرة بين الحقوق المنصوص عليها والقوانين الفعلية التي تحمي المرأة والفتاة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. (رونيان وساندرز ، 2021) (أسكين وكوينج ، 2023) (أوكونادي وآخرون 2023)

العديد من القوانين والسياسات الوطنية الفلسطينية تتماشى وتتوافق مع المبادئ التوجيهية العامة المتفق عليها على الصعيدين الدولي والمحلي لحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات. إن وجود مثل هذا الإطار القانوني مهم للغاية لضمان تحسن حالة المرأة إلى أعلى درجة ممكنة. وفي الوقت نفسه، يمثل وجود ثغرات في هذا الإطار عقبة أمام التغلب على هذه المشاكل ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين. ولذلك، يجب على واضعي القوانين والمراسيم أن يكفلوا اتساقها التام مع أحكام اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. من أجل حماية وتعزيز المساواة بين الجنسين ، من المهم للغاية أن تتماشى العديد من القوانين والسياسات على المستوى الوطني مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعتمدة لحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات والعمل من أجل المساواة بين الجنسين. وهذا يعني أن العديد من المبادئ والقيم تدعو إلى رفض جميع الأحكام التي تتعارض مع الاتفاقيات الدولية، وكذلك تلك التي تسمح بالتمييز، وعلى

وجه التحديد، حقوق المرأة. غير أن هذا ليس ضمانا كافيا عندما يتعين مراعاة الافتقار إلى آليات تنفيذ فعالة ووجود ثغرات كبيرة في القوانين والسياسات الوطنية. (حطاب وأبو الرب 2023) (Natil2022) (شهناز وحرسمان) (صويلح) (بيرر وآخرون 2024) (آران وبرومر ، 2024).

3.1. الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

هناك العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي يمكن أن يكون لها آثار مباشرة أو غير مباشرة على حقوق النساء والفتيات. وبشكل مباشر، يمكن لمثل هذه المعاهدات أن تحدد حقوقا محددة للنساء والفتيات والالتزامات المقابلة من جانب الدول الأعضاء. يمكن أن توفر رؤية للمجتمع العالمي للدول حول كيفية تنظيم بيئة قانونية لدعم تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ويقدم هذا الفرع مقدمة موجزة لتطور هذه الصكوك الرئيسية وتدوينها حتى الآن. (أسكين وكوينج ، 2023) (فاجاردو هيوارد وكويستا ، 2024).

وتكمن قيمة هذه الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان في تدوينها لحقوق الدول والتزاماتها، فضلا عن اعتمادها توصيات غير ملزمة قانونا وما يتبعها من رصد وتقييم عالميين كشكل من أشكال إجراءاتها القانونية فيما يتعلق بتطوير القوانين والسياسات الوطنية. وتنشئ هذه الأدوات آلية لمساءلة الحكومات وتتيح إمكانية صنع السياسات المدفوعة بالطلب. ويمكن المطالبة بالتمتع بالضمانات التي توفرها معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية من خلال عمليات الإبلاغ الاختيارية التي تتطلب من الدول الأطراف تقديم تقارير دورية عن التطورات ذات الصلة إلى هيئات المعاهدات المعنية. وعلاوة على ذلك، اعتمدت هيئات منفصلة منشأة بموجب معاهدات بعض النظم الإضافية للشكاوى والرصد على أساس كل حالة على حدة. وتواصل شبكات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم ممارسة الضغط على الدول الأطراف وتشجيعها على التصديق على هذه الصكوك، نظرا لقدرتها على تعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيدين المحلي والوطني. (برابهاكاران وآخرون 2022) (البلح ، 2022)

3.2. التشريعات والسياسات الوطنية

شهد النظام القانوني الفلسطيني تطوراً ملحوظاً منذ إعلان الاستقلال في عام 1988، وتحديداً بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994. وقد أسفر هذا التطور عن سنّ تشريعات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة. ورغم أن العديد من القوانين الفلسطينية، مثل القانون الأساسي وقانون الانتخابات وقانون الاتحاد العام للمرأة، تتضمن أحكاماً تعزز المساواة بين الجنسين وتكفل حقوق المرأة، إلا أن بعض التشريعات الأخرى، كقانون الأسرة والقانون الجنائي، لا تزال تحمل بصمات الحقبة الاستعمارية والانتدابية، وتحتاج إلى مزيد من الإصلاح والتطوير لتتواءم مع التزامات فلسطين الدولي.(كروتش ، 2024) (ويجايا وآخرون 2024)

التطبيق العملي للقوانين والسياسات واستجابة للقيود، أنشئ عدد من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع حقوق المرأة. وأهم مؤسسة حكومية في هذا المجال هي اللجنة الفنية لشؤون المرأة، وهي لجنة مهنية تعمل داخل وزارة شؤون المرأة وتضم مهنيين من عدة وزارات ومؤسسات حكومية لجميع جوانب حياة المرأة. على الرغم من وجود العديد من الإشارات إلى النساء والفتيات في الجزء العام، لا يوجد فصل أو قسم واحد من الفصل مخصص بالكامل، وصريح وكامل للنساء واحتياجاتهن. وعلاوة على ذلك، أدرجت المراجع الموجودة بسبب المرحلة ذات الصلة من وضع وصياغة القوانين في سياق وضع السياسات العامة لإقامة علاقات ممكنة بين الرجل والمرأة. وترتبط هذه التغيرات المجتمعية أساسا بالأسرة، ولا سيما بتربية الأطفال؛ التشريعات والسياسات المتعلقة بالأمومة والحياة الزوجية. من الناحية العملية، كان إجراء تغييرات لتوفير فرص عمل للمرأة ولا يزال الخطوة الأولى في قوس تمكين المرأة، مما تسبب في تغيير متتالي في حياتها الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تعزيز وضعها الاجتماعي. والتنفيذ الفعال لهذا النظام القانوني والسياسة الوطنية هو الاختبار والمعيار الرئيسيان لتقييم القوانين، وهو أيضا وسيلة لتحديد عدد النساء والفتيات المستبعدات من الحماية والعقاب القانونيين. (إلوماكي وكانتولا ، 2023)

4. النتائج الرئيسية والتحليل

تظهر نتائج تحليل البيانات في القطاعات المختلفة (الاقتصاد، التعليم، الصحة، وغيرها) التداخل العميق بين تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الحقوق الأساسية للنساء والفتيات، والتمييز المحلي القائم على النوع الاجتماعي. إذ يساهم الاحتلال في تعميق فجوة التمييز ضد النساء والفتيات، مما يزيد من المعيقات التي تواجههن في التمتع بحقوقهن، والاستفادة من الموارد، واستثمارها بفعالية. إن الحقوق مترابطة، وأي انتهاك أو تراجع في أحدها ينعكس سلبًا على منظومة الحقوق الأخرى، مما يحرم الأفراد، بغض النظر عن الجنس، من المساواة التامة التي ينبغي أن تكفلها لهم القوانين والمعايير الدولية.

نوضح في الرسم البياني التالي أكثر اشكال العدوان الاسرائيلي على المناطق المستهدفة بالدراسة بعد اكتوبر 2023 وتأثيره على النساء بشكل كبير وكبير جداً حسب افادات ممثلات المؤسسات النسوية في المحافظات:

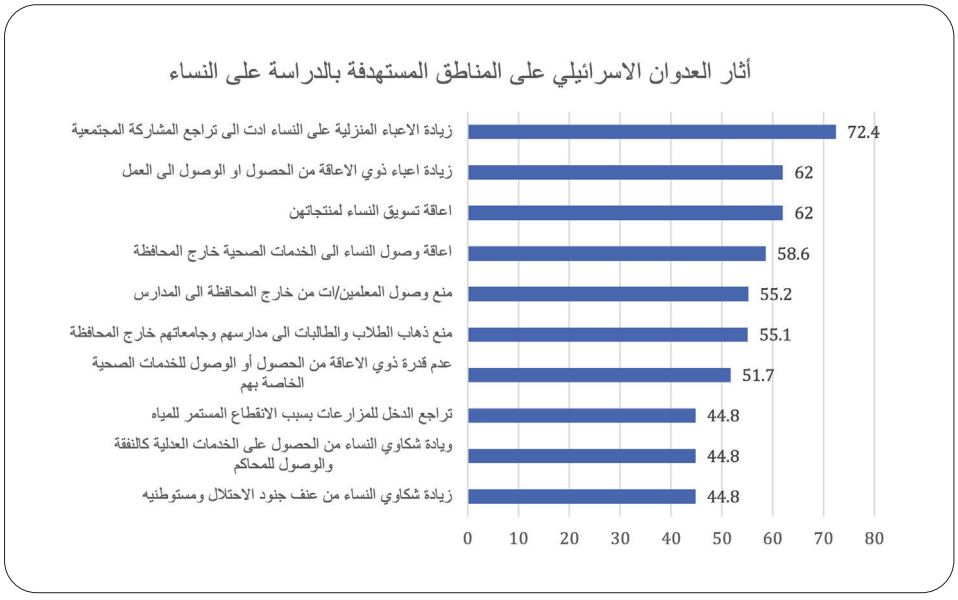

المحور الأول: المحور الاقتصادي

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية حسب تقييم النساء بأن العدوان الإسرائيلي أثر بشكل كبير وكبير جداً على قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث الحصول او الوصول لسوق العمل بنسبة ٦٢,٢٪ من إفادات النساء، إضافة الى تأثير العدوان على تسويق النساء لمنتجاتهن بنسبة ٦٢٪ تلي ذلك تأثير العدوان على اغلاق النساء لمشاريعهن الخاصة أو تدميرها من قبل الاحتلال بنسبة ٥١,٧**%.**

تُظهر البيانات التأثير الاقتصادي الكبير للعدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة، مع عواقب واسعة النطاق على مختلف جوانب حياتهن. تشير نتائج الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من النساء فقدن المصدر الرئيسي لدخل الأسرة، حيث أبلغت 58.6% منهن عن تأثير يتراوح بين المتوسط والشديد. كما أن فقدان الوظائف كان قضية رئيسية، حيث تأثرت 65.5% من النساء، مما يبرز العبء الاقتصادي المباشر الناتج عن العدوان. وتمتد التحديات إلى إمكانية الوصول إلى مكان العمل، حيث أبلغت 55.1% من النساء عن عدم تمكنهن من الوصول إلى أماكن عملهن، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية واستقرار الدخل. وقد تأثرت الأنشطة الزراعية، التي تعد حيوية للعديد من العائلات، بشكل كبير أيضًا، حيث مُنعت 58.6% من النساء من الوصول إلى أراضيهن والعمل فيها، مما يهدد الأمن الغذائي.

كما أضاف الحصار المفروض على السلع والخدمات الأساسية عبئًا إضافيًا، حيث أشارت 58.6% من المشاركات إلى صعوبات في الحصول على احتياجات الأسرة الأساسية مثل الغذاء والدواء. إضافةً إلى ذلك، اضطرت 82.8% من النساء إلى إغلاق أو التخلي عن مشاريعهن الصغيرة بسبب التدمير أو القيود، مما أدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة. وتفاقمت التحديات التسويقية، حيث عجزت 72.4% من النساء عن بيع منتجاتهن، مما حدّ من فرص توليد الدخل. كما واجهت النساء ذوات الإعاقة تحديات مضاعفة، حيث أفادت 82.8% منهن بوجود حواجز متزايدة تعيق حصولهن على العمل (مثل اغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمال، ضعف التمويل، صعوبة في التسويق، قلة الخبرة والمهارة)، مما يعكس الضعف المتزايد لدى الفئات المهمشة.

جدول رقم (1): أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من الناحية الاقتصادية حسب تقييم النساء، نوفمبر 2024.

أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من الناحية الاقتصادية	لا يوجد	قليل جدا	قليل	متوسط	كثير	كثير جدا	المجموع
[فقدان النساء المصدر الرئيسي لدخل الاسرة]	0.0%	10.3%	10.3%	27.6%	31.0%	20.7%	100.0%
فقدان النساء وظائفهن	3.4%	6.9%	13.8%	37.9%	27.6%	10.3%	100.0%
[عدم وصول النساء اماكن عملهن]	3.4%	6.9%	13.8%	20.7%	31.0%	24.1%	100.0%
منع النساء من الوصول للأرض وزراعتها او قطف ثمارها خاصة في موسم الزيتون	3.4%	6.9%	20.7%	17.2%	41.4%	10.3%	100.0%
منع التجار ادخال مستلزمات الاسرة خاصة للنساء والاطفال كالغذاء والدواء وغيرها]	10.3%	3.4%	17.2%	34.5%	24.1%	10.3%	100.0%
[اغلاق النساء مشاريعهن او تدميرها]	3.4%	3.4%	6.9%	34.5%	48.3%	3.4%	100.0%
[اعاقة النساء من تسويق منتجاتهن]	0.0%	3.4%	10.3%	24.1%	48.3%	13.8%	100.0%
[زيادة اعباء ذوي الاعاقة من الحصول او الوصول الى العمل]	0.0%	3.4%	6.9%	27.6%	55.2%	6.9%	100.0%

تؤكد هذه النتائج الحاجة الملحة إلى تدخلات مستهدفة، مثل الدعم المالي والتقني للنساء المتضررات، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وأماكن العمل، ووضع سياسات تعالج التحديات الفريدة التي تواجهها النساء، خاصة في الزراعة والمشاريع الصغيرة. تُعد هذه التدابير ضرورية لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن النساء وتعزيز صمود مجتمعاتهن.

احتياجات النساء للتغلب على الوضع الاقتصادي وتعزيز الصمود الاقتصادي

بناء على تأثير الاحتلال على الواقع الاقتصادي للنساء في المناطق المستهدفة، ان ما عبّرت عنه النساء من احتياجات اقتصادية سواء في الاستمارات الكمية أو المقابلات، تعكس واقعًا اقتصاديًا يعاني من تحديات هيكلية ومعيقات سياسية واجتماعية تعزز التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي. وبناء على النتائج فقد كانت الاحتياجات الفعلية في هذا القطاع كالاتي:

جدول رقم (2) : احتياجات النساء للتغلب على الوضع الاقتصادي وتعزيز الصمود الاقتصادي:

	الاحتياج	الفئة	التفاصيل
١.	توفير رأس المال والمواد الخام	النساء صاحبات المشاريع الصغيرة	ضرورة توفير الدعم المالي والمواد الخام الأساسية لإنشاء أو توسيع المشاريع الصغيرة.
٢.	تعزيز الخبرات والمهارات	النساء الحرفيات وصاحبات المشاريع	بناء القدرات في التصنيع الغذائي، الحرف اليدوية، والمشاريع التراثية لتحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة.
٣.	تسويق المنتجات	جميع النساء المنتجات	تسهيل وصول النساء للأسواق المحلية والدولية وتوفير منصات إلكترونية للتسويق.
٤.	تطوير التشريعات والسياسات	النساء العاملات وصاحبات المشاريع	تحديث القوانين لتوفير بيئة قانونية محفزة وداعمة لريادة الأعمال النسائية.
٥.	تقديم المنح لإنشاء المشاريع الصغيرة	النساء صاحبات الأفكار الريادية	تقديم منح مالية مباشرة لبدء مشاريع نسائية جديدة أو توسيع المشاريع القائمة.

٦.	استصلاح الأراضي للزراعة	النساء الريفيات وصاحبات الأراضي	توفير دعم لاستصلاح الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي.
٧.	دعم المشاريع الزراعية	النساء الريفيات	تشجيع تربية الأغنام، النحل، والدواجن لتوفير دخل مستدام للنساء في المناطق الريفية.
٨.	فرص تكنولوجية وتطوير المنتجات	النساء في المناطق الحضرية والنائية	توفير فرص استخدام التكنولوجيا لتطوير منتجات نسائية وتسويقها عبر الإنترنت.
٩.	مشاريع جماعية إنتاجية	النساء العاملات في المشاريع الجماعية	تعزيز إنشاء جمعيات تعاونية لزيادة الفاعلية والتعاون في الإنتاج والتسويق.
١٠.	تعزيز الجانب التوعوي	جميع النساء	تنظيم حملات لرفع الوعي بحقوق المرأة الاقتصادية وتوفير التدريب المناسب لإدارة المشاريع.

1. توفير رأس المال والمواد الخام للمشروع:

العديد من النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة يعبرن عن حاجتهن إلى رأس المال والمواد الخام لتأسيس أو تطوير مشاريعهن، مما يعكس العقبات الاقتصادية المرتبطة بمحدودية الوصول إلى الموارد المالية. الواقع الاقتصادي في فلسطين يتسم بارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خاصة بين النساء، حيث تبلغ نسبة البطالة بين النساء حوالي 40% مقارنة بالرجال، نتيجة لعدة عوامل، أبرزها غياب برامج تمويل شاملة تراعي النوع الاجتماعي. إن نقص رأس المال يؤثر مباشرة على استقلالية النساء الاقتصادية ويعزز اعتمادهن على الأسرة أو المجتمع.

2. تعزيز الخبرات والمهارات وبناء القدرات في المشاريع الصغيرة، التصنيع الغذائي، والتراث:

قلة المهارات والخبرات في إدارة المشاريع الصغيرة أو في مجالات كالتصنيع الغذائي والحرف اليدوية تُظهر فجوة في البنية التعليمية والتدريبية المتاحة للنساء. تركز النساء على هذه المجالات بسبب القيود الثقافية والاجتماعية التي تحصرهن في قطاعات تقليدية منخفضة الربح. الواقع الاقتصادي هنا يعكس نقص برامج التدريب الموجهة، حيث إن القطاعات الإنتاجية التي تشارك فيها النساء تعاني من ضعف الإنتاجية والتسويق، ما يحد من تأثيرها على الاقتصاد المحلي.

3. تسويق المنتجات:

تسويق المنتجات يُعد تحديًا رئيسيًا، خاصة في ظل غياب الأسواق المحلية الفعالة وسيطرة الاحتلال على الحدود والمعابر. النساء اللواتي يشاركن في المشاريع الإنتاجية غالبًا ما يواجهن صعوبة في الوصول إلى الأسواق أو التنافس بسبب ضعف الاستراتيجيات التسويقية والدعم المؤسسي. يتفاقم هذا التحدي، في الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعتمد بشكل كبير على الأسواق الخارجية والتجارة غير المستقرة، مما يحد من استفادة النساء من أنشطتهن الاقتصادية.

4. تطوير التشريعات والسياسات الداعمة:

تشير الحاجة إلى تطوير التشريعات إلى فجوة في القوانين الحالية التي تفتقر إلى التدابير التمييزية الإيجابية لتعزيز دور النساء في الاقتصاد. عدم وجود سياسات تدعم تمويل النساء أو توفر لهن الحماية في سوق العمل يؤدي إلى استمرار التمييز ضد النساء في القطاعات الاقتصادية. الواقع الاقتصادي يظهر افتقارًا واضحًا للتشريعات التي تضمن حقوق الملكية، وتسهيل القروض، وحماية النساء العاملات.

5. منح للنساء لتأسيس أو إنشاء مشاريع صغيرة:

تُظهر الحاجة إلى المنح ضعف الأدوات التمويلية المتاحة للنساء، حيث تعاني غالبية النساء من نقص الضمانات المطلوبة للحصول على قروض أو تمويل تقليدي. في ظل الواقع الاقتصادي القائم، حيث يسيطر القطاع الخاص غير الرسمي على فرص العمل للنساء، تصبح المنح حلاً ضروريًا لتحفيز النساء على دخول سوق العمل وبدء مشاريع مستدامة.

6. استصلاح الأراضي لزراعتها:

النساء الريفيات يعبّرن عن احتياجهن لاستصلاح الأراضي كوسيلة لدخول سوق العمل الزراعي، الذي يعتبر أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الفلسطيني. مع ذلك، فإن الاحتلال الإسرائيلي يفرض قيودًا صارمة على استخدام الأراضي الزراعية، خاصة في المناطق المصنفة(C) ، مما يحرم النساء من الاستفادة الكاملة من هذه الموارد. الزراعة يمكن أن تكون مصدر دخل مستدام للنساء إذا توفرت لهن الموارد المطلوبة لاستصلاح الأراضي وزراعتها.

7. دعم مشاريع زراعية للنساء الريفيات (الأغنام، النحل، تربية الدواجن):

المشاريع الزراعية الصغيرة هي إحدى الوسائل الفعالة لتمكين النساء الريفيات، ولكنها تحتاج إلى دعم مادي وتقني مستمر. الواقع الاقتصادي يشير إلى أن هذه المشاريع غالبًا ما تكون ذات عائد محدود بسبب ضعف سلاسل التوريد، وغياب البنية التحتية المناسبة، وانعدام فرص التسويق على نطاق واسع.

8. فرص تكنولوجية، تطوير منتجات أونلاين وتسويقها:

الحاجة لتوظيف التكنولوجيا في المشاريع يعكس وعي النساء بأهمية الابتكار للتغلب على قيود السوق التقليدية. مع ذلك، يعاني الواقع الاقتصادي من ضعف البنية التحتية الرقمية وعدم توفر برامج تدريبية كافية للنساء، مما يعوق تحقيق استفادة حقيقية من هذه الفرص. تمثل التكنولوجيا أداة فعالة للوصول إلى أسواق أوسع، خاصة في ظل القيود الجغرافية والسياسية.

9. مشاريع جماعية إنتاجية (الجمعيات التعاونية):

المشاريع الجماعية تعكس رغبة النساء في تجاوز القيود الفردية من خلال العمل التعاوني. هذه المشاريع تتيح فرصًا لتقاسم الموارد وتوزيع المخاطر، لكنها تواجه تحديات قانونية وإدارية كبيرة في فلسطين، حيث يفتقر الاقتصاد المحلي إلى إطار داعم لتأسيس الجمعيات التعاونية وتمكينها من العمل بكفاءة.

10. تعزيز الجانب التوعوي:

الجانب التوعوي يتصل بتغيير التصورات الثقافية والاجتماعية حول دور النساء في الاقتصاد. العديد من النساء يواجهن عراقيل اجتماعية تمنعهن من المشاركة الفعالة في سوق العمل أو بدء مشاريعهن الخاصة. الواقع الاقتصادي يُظهر نقصًا واضحًا في الحملات التوعوية التي تعزز الثقة بالنفس لدى النساء وتشجعهن على تجاوز القيود الاجتماعية.

المحور الثاني: المحور التعليمي

أبرز تأثير للعدوان الإسرائيلي على العملية التعليمية كان على منع وصول المعلمين والمعلمات الى المدارس من خارج المحافظة كما أفادت ما نسبته 55.2% تلي ذلك منع وصول الطالبات الى مدارسهن وجامعاتهن خارج المحافظة بنسبة 55.1%، ومن ثم على منع وصول الخريجات للبحث عن فرص عمل بنسبة 51.7%. هذا يظهر جلياً بأن وضع الحواجز والمتاريس واغلاق الطرق يحد من حرية الحركة ويأثر بشكل كبير على العملية التعليمية.

أبرزت البيانات أن أثر العدوان الإسرائيلي على القطاع التعليمي في المناطق المستهدفة بالدراسة، كان واضحا كمعيق اساسيا على حقوق النساء والفتيات في الوصول إلى التعليم. تُظهر النتائج أن منع الطالبات من الوصول إلى مدارسهن وجامعاتهن داخل المحافظة يشكل معاناة كبيرة، حيث أشار 37.9% من الجمعيات النسوية إلى أن الأثر كان «كثيراً» على النساء، و27.6% من الجمعيات أكدوا أن الأثر «متوسط». أما بالنسبة للوصول إلى المؤسسات التعليمية خارج المحافظة، فكان العبء مضاعف على النساء، حيث أكد 44.8% من الجمعيات أن الأثر «كثيراً»، و27.6% «متوسطاً".

امتد التأثير ليشمل المعلمين والمعلمات، حيث أشار 31.0% من الجمعيات النسوية إلى أن منع وصولهم إلى مدارسهم داخل المحافظة كان «متوسطاً»، بينما أشار 27.6% إلى أنه «كثيراً». أما بالنسبة للمؤسسات التعليمية خارج المحافظة، فأكد 34.5% أن الأثر كان «كثيراً»، و27.6% «متوسطاً."

كما يتضح التأثير العميق في حرمان الخريجات من البحث عن فرص عمل، حيث أشار 41.4% إلى أن الأثر كان «كثيراً»، مما يعكس حرمان النساء من حقهن الأساسي في التعليم والعمل. علاوة على ذلك، أشارت 41.4% من النساء إلى تأثير كبير في منعهن من التقدم للمنح الدراسية وخدمات تعليمية أخرى.

ويُظهر التحليل أيضاً أن 37.9% من الطالبات واجهن صعوبات «متوسطة» للوصول إلى امتحانات الثانوية العامة، مما يهدد مستقبلهن التعليمي بشكل مباشر. أما بالنسبة لذوي الإعاقة، فإن حرمانهم من الخدمات التعليمية كان ملحوظاً، حيث أشار 34.5% إلى تأثير «متوسط»، و20.7% إلى تأثير «كبير»، مما يعمق الفجوة التعليمية والتمييز ضد الفئات الأضعف.

جدول رقم (3): أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من الناحية التعليمية حسب تقييم النساء،2024.

أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من الناحية التعليمية	لا يوجد	قليل جدا	قليل	متوسط	كثير	كثير جدا	المجموع
منع وصول الطالبات الى مدارسهن وجامعاتهن داخل المحافظة؟	3.4%	0.0%	20.7%	27.6%	37.9%	10.3%	100.0%
منع وصول الطالبات الى مدارسهن وجامعاتهن خارج المحافظة؟	3.4%	0.0%	13.8%	27.6%	44.8%	10.3%	100.0%
منع وصول المعلمين والمعلمات الى مدارسهم من داخل المحافظة؟	3.4%	0.0%	24.1%	31.0%	27.6%	13.8%	100.0%
منع وصول المعلمين والمعلمات الى المدارس من خارج المحافظة؟	3.4%	0.0%	13.8%	27.6%	34.5%	20.7%	100.0%
منع وصول الخريجات للبحث عن فرص عمل؟	6.9%	3.4%	6.9%	31.0%	41.4%	10.3%	100.0%
منع وصول النساء من التقدم للمنح الدراسية أو غيرها من خدمات تعليمية؟	6.9%	6.9%	6.9%	41.4%	37.9%	0.0%	100.0%
اعاقة وصول الطالبات الى امتحانات الثانوية العامة؟	6.9%	3.4%	24.1%	37.9%	20.7%	6.9%	100.0%
عدم حصول ووصول ذوي الاعاقة الى الخدمات التعليمية الخاصة بهم؟	3.4%	6.9%	17.2%	34.5%	20.7%	17.2%	100.0%

تشير هذه النتائج إلى الانتهاك المنهجي لحق النساء والفتيات في التعليم كحق أساسي تكفله القوانين الدولية، مما يستدعي استجابة عاجلة لحماية هذا الحق وضمان العدالة التعليمية في ظل الاحتلال.

احتياجات النساء للتغلب على الصعوبات التعليمية جراء العدوان الاسرائيلي:

تحليل البيانات يظهر أن النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة يواجهن تحديات جسيمة في الحصول على تعليم ملائم بسبب الظروف الناتجة عن العدوان الإسرائيلي. أولى الأولويات التي طُرحت كانت الحاجة إلى توفير وسائل مواصلات آمنة وميسّرة. ذلك يشمل تأمين النقل إلى المؤسسات التعليمية في وقت مبكر، تحسين الطرق، وتخفيف الأزمات المرورية لا سيما عند نقاط التفتيش مثل حاجز قلنديا، بالإضافة إلى تجنب إغلاق الطرق المؤدية إلى المدارس والجامعات.

هناك حاجة ملحّة للدعم المالي للطالبات، خصوصاً اللواتي يعشن في مناطق بعيدة، حيث يُطالب بتوفير مساعدات لتغطية تكاليف المواصلات أو إيجار السكن. علاوة على ذلك، أصبحت التكنولوجيا أداة ضرورية لتخطي العقبات، مما يتطلب تقديم أجهزة إلكترونية واتصال بالإنترنت بأسعار معقولة أو بشكل مجاني، خاصة للطلاب في المناطق النائية وذوي الدخل المنخفض، لضمان استمرارية التعليم عن بُعد.

بيئة التعليم الآمنة تمثل مطلباً أساسياً، حيث تدعو النساء إلى تحسين البنية التحتية للمدارس وجعلها خالية من العنف والتمييز، مع توفير برامج تعليمية مرنة تناسب ظروفهن. كما أن تخفيض الرسوم الجامعية وتكثيف المنح التعليمية أمران لا غنى عنهما لدعم الطالبات من الأسر ذات الدخل المنخفض.

المجتمعات البعيدة تحتاج إلى توسيع الغرف الصفية وزيادة عدد المعلمين لتلبية الطلب التعليمي. وهناك حاجة إلى برامج تعليمية مساندة مثل المخيمات الصيفية والشتوية التي تدمج التعليم والترفيه لمنع التسرب المدرسي.

كما برزت مطالب بضرورة مواءمة التعليم لاحتياجات السوق، وزيادة الاعتراف بالشهادات الجامعية، بالإضافة إلى دورات تدريبية للأمهات لتعزيز فهمهن بحقوق بناتهن في التعليم. إلى جانب ذلك، تبرز أهمية الدعم النفسي والمجتمعي والمادي لتشجيع الفتيات على إكمال تعليمهن وتوفير الفرص المناسبة لهن.

الجدول رقم (4): احتياجات النساء للتغلب على الصعوبات التعليمية جراء العدوان الاسرائيلي:

الاحتياج	التفصيل
وسائل مواصلات آمنة وميسرة	توفير النقل في وقت مبكر، تحسين الطرق، تخفيف الأزمات المرورية، وإزالة الحواجز.
دعم مالي للطالبات	تغطية تكاليف المواصلات والسكن للطالبات البعيدات.
التكنولوجيا والتعليم عن بُعد	تقديم أجهزة إلكترونية وإنترنت مجاني أو ميسّر، وإنشاء مراكز للطوارئ الطلابية.
تحسين البنية التحتية	تطوير المدارس، توسيع الغرف الصفية، وزيادة عدد المعلمين.
برامج تعليمية مرنة	توفير تعليم يتناسب مع احتياجات النساء، بما يشمل التعليم غير التقليدي.
تخفيض الرسوم الجامعية	خفض التكاليف وتسهيل التقسيط.
تكثيف المنح التعليمية	تقديم مساعدات مالية ومنح للفتيات من الأسر ذات الدخل المحدود.
تعليم يلبي حاجة السوق	تصميم مناهج تتماشى مع متطلبات سوق العمل.
برامج تعليمية مساندة	إنشاء مخيمات صيفية وشتوية تربط التعليم بالترفيه للحد من التسرب المدرسي.
دورات للأمهات	تدريب الأمهات على حقوق الفتيات في التعليم.
دعم نفسي ومجتمعي	تقديم دعم معنوي ومجتمعي للفتيات لتعزيز استمراريتهن في التعليم.
إزالة الحواجز وتحسين التنقل	فتح البوابات وتأمين الطرق وتخفيف القيود المفروضة على الحركة.

يظهر تأثير العدوان الإسرائيلي بوضوح في تعميق التحديات التي تواجه النساء والفتيات في الوصول إلى حقوقهن التعليمية. هذه التحديات لا تؤثر فقط على حاضرهن، بل تمتد آثارها إلى المستقبل، حيث تقوّض فرصهن في تحقيق إمكاناتهن الكاملة والمساهمة في التنمية المجتمعية. تحقيق العدالة التعليمية يتطلب استراتيجيات شاملة تُعالج العقبات البنيوية والنفسية والاقتصادية التي تواجه النساء، مع التركيز على توفير بيئة تعليمية آمنة، دعم مالي مستدام، وتطوير برامج تعليمية تتماشى مع احتياجات السوق ومتطلبات العصر. إن تمكين النساء من الوصول إلى التعليم بجميع أشكاله يمثل خطوة حاسمة نحو تعزيز حقوق الإنسان وبناء مجتمع أكثر عدالة واستدامة.

المحور الثالث: المحور الصحي

يظهر أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من الناحية الصحية بوضوح في تقييد وصولهن إلى الخدمات الصحية الضرورية، حيث أفادت نسبة كبيرة من النساء بعدم تمكنهن من الوصول إلى الخدمات الصحية داخل المحافظات بنسبة 41.4% بشكل متوسط و24.1% بشكل كبير. هذه النسب ترتفع بشكل ملحوظ عند الحديث عن الخدمات الصحية خارج المحافظات، حيث بلغت نسبة من أُعيق وصولهن بشكل كبير جدًا .51.7%.

من جهة أخرى، تعاني المراكز الصحية أيضًا من تقييد وصول الكادر الطبي، مما أدى إلى عرقلة تقديم الخدمات الصحية بنسبة كبيرة وصلت إلى 34.5%. بالإضافة إلى ذلك، يعاني القطاع الصحي من نقص في الأدوية وبرامج الرعاية الصحية الخاصة بالنساء، حيث أبلغت 34.5% من النساء عن تأثير متوسط و24.1% عن تأثير كبير في هذا الجانب.

النساء الحوامل واجهن صعوبات كبيرة في الوصول إلى المراجعات الدورية وخدمات الولادة في المستشفيات المتخصصة، حيث بلغت نسبة العرقلة في هذه المجالات 37.9% و27.6% على التوالي بشكل كبير، ما يثير القلق بشأن صحة الأمهات والأطفال.

أما النساء ذوات الإعاقة، فقد عانين بشكل كبير من عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية الخاصة بهن بنسبة 41.4%. كما تزايدت الآثار النفسية نتيجة العنف الممارس من قبل الاحتلال، حيث بلغت النسبة 31.0% بشكل كبير جدًا، مما يعكس أزمة نفسية حادة بين النساء.

وأخيرًا، أظهرت البيانات أن القدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية أصبحت عائقًا كبيرًا لنسبة 27.6% من النساء، ما يزيد من أعباء الأسر ويهدد بحقوق النساء في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية.

جدول رقم (5): أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من الناحية الصحية حسب تقييم النساء، نوفمبر 2024.

أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من الناحية الصحية	لا يوجد	قليل جدا	قليل	متوسط	كثير	كثير جدا	المجموع
[اعاقة وصول النساء الى الخدمات الصحية داخل المحافظة]	6.9%	6.9%	20.7%	41.4%	24.1%	0.0%	100.0%
[اعاقة وصول النساء الى الخدمات الصحية خارج المحافظة]	3.4%	6.9%	13.8%	17.2%	51.7%	6.9%	100.0%
[اعاقة وصول الكادر الصحي للمراكز الصحية]	6.9%	13.8%	17.2%	13.8%	34.5%	13.8%	100.0%
[عدم توفر الادوية الخاصة بالنساء او غيرها من برامج صحية]	0.0%	10.3%	17.2%	34.5%	24.1%	13.8%	100.0%
[عدم وصول النساء الحوامل الى المراجعات الدورية]	3.4%	13.8%	13.8%	27.6%	37.9%	3.4%	100.0%
[عدم وصول النساء الى الولادة في مستشفى متخصص]	3.4%	6.9%	17.2%	24.1%	27.6%	20.7%	100.0%
[عدم حصول وصول ذوي الاعاقة للخدمات الصحية الخاصة بهم]	3.4%	13.8%	13.8%	17.2%	41.4%	10.3%	100.0%
[زيادة في الاثار النفسية المترتبة عن عنف الاحتلال]	0.0%	0.0%	13.8%	31.0%	24.1%	31.0%	100.0%
[عدم القدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية]	0.0%	3.4%	10.3%	34.5%	27.6%	24.1%	100.0%

تؤكد هذه النتائج أهمية التدخلات العاجلة لتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية وضمان تقديم رعاية متكاملة تراعي احتياجات النساء الصحية والنفسية، لا سيما في ظل استمرار العنف الممنهج.

احتياجات النساء لمواجهة التحديات الصحية في فلسطين:

تُظهر الاحتياجات الصحية للنساء في فلسطين تحديات متعددة ومعقدة تتطلب حلولًا شاملة ومتنوعة. يمكن تقسيم هذه الاحتياجات إلى ثلاثة محاور رئيسية: الوصول إلى الخدمات الصحية، تحسين جودة الخدمات المتاحة، ومعالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق التمتع بحقوقهن الصحية.

فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الصحية، تعاني النساء من صعوبات كبيرة في الحصول على تصاريح للوصول إلى مستشفيات القدس، مما يحد من إمكانية تلقي رعاية صحية متخصصة. كما أن ضعف توفر المراكز الصحية الحكومية المفتوحة طوال الأسبوع يشكل عائقًا آخر أمام حصول النساء على خدمات صحية منتظمة. في المناطق الريفية والنائية، يُعد نقص المرافق الصحية والتوعية الصحية تحديًا إضافيًا، حيث تحتاج النساء إلى خدمات متنقلة وتثقيف صحي حول حقوقهن الصحية.

أما في جانب تحسين جودة الخدمات، فهناك مطالب ملحة لتوفير الأدوية بأسعار مناسبة، خاصة الأدوية الباهظة الثمن التي تشكل عبئًا كبيرًا على الأسر. كما أن توفير أجهزة طبية حديثة وخدمات تخصصية مثل مراكز علاج الأمراض المزمنة والعيادات المختصة بصحة المرأة يُعتبر من الاحتياجات الضرورية. إلى جانب ذلك، تتطلب التحديات الصحية توفير خدمات دعم نفسي واجتماعي طارئة وبرامج تأمين صحي مناسبة، مع التركيز على النساء في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة.

من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، تواجه النساء مشكلات تتعلق بتكاليف الرعاية الصحية، مثل رسوم الولادة المرتفعة في المستشفيات الخاصة وتكاليف النقل للوصول إلى الخدمات الصحية. كما أن الازدحام المروري والحواجز الإسرائيلية تزيد من صعوبة التنقل، ما يستدعي توفير حلول عملية مثل سيارات الإسعاف العاملة على مدار الساعة في المناطق النائية، وتطوير البنية التحتية الصحية لتكون أكثر شمولية وعدالة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتعزيز القوانين والسياسات التي تحمي حقوق النساء الصحية، بما في ذلك معالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يترك أثرًا مضاعفًا على حالتهن الصحية. وتشمل الحلول المقترحة دورات إسعاف أولي، توفير مراكز تعليمية وتوعوية، وضمان تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات بين النساء داخل وخارج الجدار.

يُظهر الجدول ادناه الاحتياجات الصحية التي عبرت عنها النساء وبالتالي تستدعي التركيز عليها لتحسين الظروف الصحية للنساء في فلسطين، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها الظروف السياسية والاجتماعية.

جدول رقم (6): احتياجات النساء لمواجهة التحديات الصحية في فلسطين:

الوصف	الاحتياج
ضرورة تسهيل الوصول إلى المستشفيات في القدس من خلال منح تصاريح خاصة للنساء.	القدرة على أخذ تصاريح للوصول إلى مستشفيات القدس
ضرورة أن تكون المراكز الصحية الحكومية متاحة طوال الأسبوع أو على الأقل أيام العمل.	فتح المراكز الصحية طوال الأسبوع
توفير الأدوية اللازمة بأسعار معقولة ومراقبة أسعار الكشفية والأدوية في المراكز الصحية.	توفر الأدوية ومراقبة أسعار الكشفية والأدوية في باقي المراكز
الحاجة إلى توفير برامج تأمين صحية غير حكومية تكون مناسبة للنساء من مختلف الفئات.	توفير برامج تأمين صحية مناسبة غير حكومية
توفير خدمات رعاية صحية متنقلة أو ثابتة في المناطق الريفية والنائية مع توعية صحية للنساء.	.الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في الأماكن الريفية والنائية
ضرورة تعزيز السياسات التي تحمي حقوق النساء في الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي.	تعزيز القوانين والسياسات التي تحمي حقوق النساء في الحصول على الرعاية الصحية
توفير دعم مادي لتغطية تكاليف الولادة، خاصة في المستشفيات الخاصة.	تأمين النساء مجانًا أو تخفيض رسوم الولادة في المستشفيات الخاصة
ضرورة أن توفر وزارة الصحة الأدوية الضرورية للنساء بأسعار معقولة.	توفير الأدوية من قبل وزارة الصحة
توفير دورات تدريبية للنساء في الإسعاف الأولي لتمكينهن من التعامل مع حالات الطوارئ الصحية.	دورات إسعاف أولي
تأمين سيارات إسعاف تعمل طوال اليوم في المناطق الريفية والنائية.	توفير سيارة إسعاف تعمل في القرية ٢٤ ساعة
توفير الأدوية الطارئة اللازمة في المراكز الصحية لتلبية احتياجات النساء.	توفير الأدوية الأزمة في المراكز الصحية
زيادة ساعات العمل لأعضاء الكادر الصحي في المراكز الصحية لضمان توفير خدمات مستمرة.	زيادة عدد أيام الدوام للكادر الصحي
ضرورة تأمين وسائل نقل آمنة للنساء للوصول إلى المستشفيات بشكل آمن وسهل.	تمكين النساء من الوصول الآمن إلى المستشفيات

إنشاء عيادات طبية مختصة في صحة المرأة في المناطق النائية لتلبية احتياجاتهن الصحية.	توفير عيادات مختصة في صحة المرأة في المناطق البعيدة والنائية
إنشاء مراكز طبية متخصصة لعلاج الأمراض المزمنة، مثل السرطان وأمراض الكلى.	توفير مراكز مختصة في الأمراض المزمنة خاصة السرطان وأمراض الكلى
توفير برامج توعية صحية موجهة للنساء حول أهمية الرعاية الصحية وحقوقهن في الحصول عليها.	توفير توعية صحية
ضرورة تجهيز المراكز الصحية بأحدث الأجهزة الطبية لضمان تقديم خدمات صحية فعالة.	توفر خدمات رعاية صحية مجهزة بأجهزة حديثة
تأمين معالجين لأطفال التوحد وضمان دفع الرسوم اللازمة لتغطية تكاليف الجلسات.	توفير معالجين لأطفال التوحد ودفع رسوم الجلسات
ضرورة توفير صور الأشعة الطبقية بأسعار معقولة لتسهيل الحصول عليها.	غلاء صور الأشعة الطبقية
ضمان توفير الخدمات الصحية الأساسية لجميع النساء، بما في ذلك العناية الأولية.	توفير أساسيات الرعاية الصحية الأولية للنساء
توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للنساء اللواتي تعرضن لضغوط نفسية أو اجتماعية.	توفير إغاثة نفسية واجتماعية طارئة
إجراء فحوصات صحية دورية للنساء وتوفير أدوية خاصة للأمراض المزمنة مع دعم أخصائيين نفسيين.	عمل فحوصات دورية للنساء وتوفير أدوية خاصة بالعيادات المتنقلة وأخصائيين نفسيين
ضرورة تطوير وتحسين مستوى خدمات مشفى سلفيت الحكومي لتلبية احتياجات النساء.	تطوير مشفى سلفيت الحكومي
معالجة مشكلة الازدحام المروري وصعوبة التنقل بسبب الحواجز الإسرائيلية في المناطق خلف الجدار.	حل مشكلة الازدحام المروري في مناطق خلف الجدار
ضمان حصول النساء خلف الجدار على نفس خدمات الرعاية الصحية المتوفرة للنساء داخل الجدار.	مساواة من يسكن خلف الجدار مع من يسكنون داخل الجدار في الحصول على الخدمات

المحور الرابع: محور الحماية والعنف ضد المرأة

العنف المركب تجاه النساء والفتيات في فلسطين يشكل ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تتداخل فيها تأثيرات الاحتلال الإسرائيلي، الثقافة المحلية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية على مستوى السياسات والمجتمع والأسرة. هذا العنف لا يقتصر على الاعتداءات المباشرة من قبل الاحتلال، بل يتداخل مع أشكال من العنف التقليدي والمجتمعي المتأصلة في الثقافة المحلية، مثل العنف الأسري والمجتمعي. الاحتلال يساهم بشكل مباشر في زيادة معدلات العنف ضد النساء من خلال سياساته القمعية والممارسات العسكرية، بما في ذلك الاعتقالات، الاعتداءات الجسدية والنفسية، والهدم الجماعي للمنازل. من جانب آخر، تعزز الثقافة المحلية التي تتسم بنمط من التقاليد الاجتماعية التي تحد من حقوق النساء وفرض القيم الأبوية، من هذا العنف وتفاقمه، حيث يؤدي عدم دعم السياسات الحكومية المناسبة إلى تهميش النساء وزيادة تعرضهن للعنف في مختلف مجالات الحياة. العنف إذًا ليس مجرد نتاج للاحتلال فقط، بل هو تداخل بين ظروف الاحتلال الصعبة والثقافة الاجتماعية التي تقيد النساء وتقلل من قدرتهن على الحصول على الحماية والدعم، مما يخلق بيئة من العنف المركب الذي يؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات في فلسطين.

وفقًا للبيانات، يظهر أن العنف داخل الأسرة يشكل أحد أكثر الأبعاد تأثيرًا على النساء، حيث أفادت 48.3% من النساء بزيادة شكاوى العنف من أفراد الأسرة. هذا الرقم يعكس حالة من التوتر النفسي والاجتماعي التي تتسبب فيها الظروف الراهنة، مما يؤدي إلى تزايد العنف داخل الأسر، خاصة في ظل ضغوط الحرب والاحتلال. كما أظهرت 17.2% من النساء زيادة «كثير جدًا» في شكاوى العنف داخل الأسرة، ما يبرز تفشي هذه المشكلة بشكل ملحوظ.

أظهرت النتائج ان أكثر تأثير للعدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية بعد أكتوبر ٢٠٢٣ كان زيادة كبيرة في شكاوى النساء من عنف جنود الاحتلال او مستوطنيه كما أفادت النساء بنسبة ٤٤,٨٪، وكانت نفس النسبة لشكاوى النساء من الحصول على الخدمات العدلية كالنفقة والوصول الى المحاكم.

جدول رقم (7): أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من ناحية العنف حسب تقييم النساء، نوفمبر 2024.

أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من ناحية العنف	لا يوجد	قليل جدا	قليل	متوسط	كثير	كثير جدا	المجموع
[زيادة شكاوى النساء من العنف ضدهن من قبل أحد افراد الاسرة]	0.0%	13.8%	13.8%	48.3%	17.2%	6.9%	100.0%
[زيادة شكاوى النساء من العنف ضدهن من قبل أحد خارج الاسرة]	3.4%	13.8%	24.1%	34.5%	17.2%	6.9%	100.0%
[زيادة شكاوى النساء من عنف جنود الاحتلال او مستوطنيه]	0.0%	10.3%	24.1%	20.7%	27.6%	17.2%	100.0%
[زيادة شكاوى النساء على الخدمات الحكومية]	0.0%	13.8%	27.6%	24.1%	20.7%	13.8%	100.0%
[زيادة شكاوى النساء على الخدمات المقدمة من الجمعيات الاهلية او الخاصة]	3.4%	17.2%	27.6%	13.8%	17.2%	20.7%	100.0%
[زيادة شكاوى النساء من الحصول على الخدمات العدلية كالنفقة والوصول للمحاكم وغيرها]	10.3%	13.8%	17.2%	13.8%	27.6%	17.2%	100.0%
[عدم مقدرة النساء من الوصول لطلب الحماية من الجهات المختصة]	6.9%	20.7%	17.2%	20.7%	20.7%	13.8%	100.0%
[عدم مقدرة النساء من الوصول الى البيت الآمن للحماية]	10.3%	20.7%	17.2%	31.0%	10.3%	10.3%	100.0%
[زيادة ملحوظة بالعنف ضد ذوي الاعاقة]	13.8%	20.7%	13.8%	24.1%	17.2%	10.3%	100.0%

من جانب آخر، هناك أيضًا زيادة ملحوظة في العنف ضد النساء من قبل أفراد خارج الأسرة، حيث أفادت 34.5% من النساء بزيادة في شكاوى العنف من هذا النوع. تعكس هذه النسبة تدهور الوضع الأمني في المجتمع الفلسطيني، نتيجة للاحتلال والحصار، مما يخلق بيئة غير آمنة تسهم في انتشار العنف ضد النساء. بالإضافة إلى ذلك، أفادت 27.6% من النساء بزيادة في شكاوى العنف ضدهن من جنود الاحتلال أو المستوطنين، وهو ما يعكس تفشي العنف الموجه ضد النساء في الأراضي الفلسطينية من قبل الاحتلال، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والنفسية التي تتعرض لها النساء في ظل الظروف العسكرية.

بالنسبة للخدمات الحكومية، أفادت 24.1% من النساء بزيادة شكاوى العنف الناتجة عن ضعف الخدمات الحكومية المقدمة، وهو ما يشير إلى نقص الدعم الرسمي للنساء في العديد من المجالات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتعليمية. هذا النقص قد يؤدي إلى تفاقم معاناة النساء ويزيد من تعرضهن للضرر، خاصة في ظل الظروف القاسية التي يفرضها الاحتلال. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت البيانات زيادة شكاوى النساء ضد خدمات الجمعيات الأهلية والخاصة، حيث أفادت 27.6% بزيادة هذه الشكاوى. هذا يشير إلى صعوبة الوصول إلى الدعم الكافي من منظمات المجتمع المدني، خاصة في ظل القيود المفروضة على الحركة والموارد المحدودة.

فيما يتعلق بالحصول على العدالة، 27.6% من النساء أفدن بزيادة شكاوى العنف نتيجة الصعوبة في الوصول إلى الخدمات العدلية مثل المحاكم. هذه المشكلة تعكس التحديات القانونية التي تواجهها النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة في ظل تقييدات الاحتلال، مما يعوق وصولهن إلى حقوقهن في مجالات مثل النفقة والحماية.

أما بالنسبة للوصول إلى الحماية، فقد أظهرت البيانات أن 20.7% من النساء لم يستطعن الوصول إلى الجهات المختصة لحمايتهن من العنف، مما يعكس ضعف القدرة على الحصول على الدعم القانوني والمادي في الأوقات الحرجة. كما كانت هناك صعوبة أيضًا في الوصول إلى «البيت الآمن» الذي يوفّر المأوى للنساء المعرضات للعنف، حيث أفادت 10.3% من النساء بعدم قدرتهم على الوصول إلى هذه المراكز.

وفيما يخص النساء ذوات الإعاقة، أظهرت البيانات زيادة ملحوظة في العنف ضدهن، حيث أفادت 24.1% من الجمعيات النسوية انهن لاحظن زيادة العنف ضد النساء ذوات الإعاقة. هذه الزيادة تشير إلى التحديات الإضافية التي تواجهها هذه الفئة في ظل ظروف الاحتلال، مما يزيد من هشاشتها ويجعلها أكثر عرضة للعنف.

الاحتياجات الأساسية للنساء لتعزيز الحماية وتخفيض العنف ضدهن في سياق الظروف التي يعشن فيها

بناءً على هذه البيانات، من الواضح أن النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة يواجهن تحديات متعددة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، حيث تتنوع أشكال العنف بين العنف الأسري، المجتمعي، والعنف الموجه من الاحتلال، بالإضافة إلى تحديات كبيرة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، العدالة، والحماية، والتي بناء عليها، عبرت النساء عن احتياجات اساسية للتعامل مع الواقع المركب كما يظهر بالجدول ادناه:

جدول رقم (8): الاحتياجات الأساسية للنساء لتعزيز الحماية وتخفيض العنف ضدهن في سياق الظروف التي يعشن فيها:

الاحتياج	الوصف
توعية النساء بتوفر الخدمات ومكانها	توفير المعلومات اللازمة حول الأماكن والخدمات المتاحة لحماية النساء.
التفريغ النفسي والتعبير عن الذات	توفير فرص للنساء للتعبير عن أنفسهن والعمل على تفريغ الضغوط النفسية.
فتح برامج من خلال المراكز والجمعيات للتوعية	تنظيم برامج توعية للمجتمع والنساء حول العنف وأهمية الحماية.
تشجيع النوادي الرياضية وبرامج الترفيه	دعم برامج رياضية وترفيهية لجميع الفئات العمرية للتخفيف من ضغوط الحياة.
تعزيز القوانين والتشريعات وتطبيق القوانين لمكافحة العنف	تطوير وتطبيق التشريعات التي تجرم العنف ضد النساء وتوفير آليات قانونية للمساعدة.
البحث عن سبب العنف ومعالجته	دراسة الأسباب الجذرية للعنف وتقديم حلول مستدامة للحد منه.
توفير مراكز للشرطة	تأمين مراكز شرطة مجهزة في الأماكن التي تحتاج إلى حماية أكبر للنساء.
تشكيل لجان من قبل المجلس البلدي للحفاظ على الأمن	تشكيل لجان محلية للحفاظ على الأمن وضمان حماية النساء.
توفير نوادي تعليمية وترفيهية لكافة الفئات	دعم نوادي تعليمية وترفيهية تعزز قدرات النساء والأطفال وتنمي مهاراتهم.
عدم تمكن العمال من كلا الجنسين من الوصول إلى أماكن عملهم	إيجاد حلول لمشكلة الوصول إلى أماكن العمل كأداة لتقليل التوتر والعنف.
إدراك المرأة لمعنى العنف بأشكاله يخفف من العنف	تعزيز الوعي لدى النساء حول مفهوم العنف وكيفية التعامل معه بشكل صحيح.

توفر مصدر دخل للسيدات	توفير فرص عمل ثابتة للنساء لتقليل اعتمادهن على الآخرين وتعزيز استقلالهن المالي.
إيجاد فرص عمل للأزواج	خلق فرص عمل للأزواج لتخفيف الأعباء الاقتصادية وتقليل الضغوط.
نشرات توعوية	نشر معلومات توعوية حول العنف وحقوق النساء بشكل دوري.
التربية المنزلية	توعية الأمهات حول دورهن في تعزيز التربية السليمة للأبناء من خلال الحوار والاحترام.
دور الأجهزة الأمنية	تفعيل دور الأجهزة الأمنية في حماية النساء من العنف وملاحقة المعتدين.
تخفيف الأعباء الاقتصادية وارتفاع تكلفة الحياة	توفير دعم اقتصادي للنساء والفئات المتضررة من ارتفاع الأسعار.
عمل مزدوج بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني	تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمدنية لتوفير خدمات حماية فعالة.
العمل على توعية النساء بصورة مكثفة	زيادة حملات التوعية للنساء بشكل مستمر حول حقوقهن وكيفية التصدي للعنف.
إيجاد حلول وعقوبات بحق المعتدي	وضع إجراءات قانونية صارمة ضد المعتدين ومحاسبتهم على الجرائم التي يرتكبونها.
زيادة ثقة النساء المعنفات في المؤسسات	بناء الثقة بين النساء المعنفات والمؤسسات المعنية لضمان حصولهن على الدعم المناسب.
لقاءات متكررة للنساء في آلية التعامل مع الأزمات	تنظيم لقاءات منتظمة مع النساء لمناقشة الأزمات وتقديم حلول عملية وواقعية.

الجدول أعلاه عكس أبرز الاحتياجات التي يجب التركيز عليها لتعزيز حماية النساء في فلسطين وتقليل العنف ضدهن في ظل الظروف الصعبة التي يعشنها.

المحور الخامس: محور المياه والصرف الصحي والطاقة

تؤثر التحديات المترتبة من العدوان الإسرائيلي بشكل كبير على حياة النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة، لاسيما في مجالات أساسية مثل المياه والصرف الصحي والطاقة. حيث تساهم السياسات الإسرائيلية والقيود المفروضة على الوصول إلى هذه الخدمات في زيادة الأعباء اليومية على الأسر، وخاصة على النساء اللاتي يتحملن مسؤوليات إضافية في تأمين احتياجات أسرهن الأساسية. تظهر البيانات التي تم جمعها تأثيرات ملحوظة لهذه القضايا على حياة النساء في مختلف المناطق، وهي كالاتي :

قطع المياه المتكرر: أحد التحديات الرئيسية التي تواجه النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة. تشير البيانات إلى أن 48.3% من النساء يشعرن بزيادة ملحوظة في انقطاع المياه عن منازلهن، وهو ما يؤدي إلى عبء إضافي على النساء اللاتي يتعين عليهن تأمين المياه لأسرهن في ظل هذه الظروف الصعبة. هذه المشكلة تتفاقم في المناطق التي تفتقر إلى مصادر مياه بديلة أو صهاريج، مما يرفع من تكلفة الحياة اليومية ويزيد من صعوبة العمل المنزلي.

تلوث المياه يعد أيضًا من القضايا الصحية التي تؤثر بشكل كبير على النساء. حيث أظهرت البيانات أن 58.6% من المشاركين يشعرون بزيادة الشكاوى من تلوث المياه في مناطقهم. تلوث المياه يهدد الصحة العامة ويزيد من معاناة النساء في المناطق الريفية والنائية، حيث يصعب إيجاد مياه نظيفة وآمنة للاستخدام اليومي. تتفاقم هذه المشكلة في ظل قلة الموارد والظروف الاقتصادية الصعبة.

زيادة تعبئة المياه بالصهاريج الخاصة :نقص المياه يدفع العديد من الأسر إلى تعبئة المياه من الصهاريج الخاصة، وهي مسألة تؤثر بشكل كبير على النساء، حيث اضطر 34.5% من الأسر إلى تعبئة المياه بهذه الطريقة. هذا الحل البديل يرفع من التكاليف الشهرية للأسر، ويزيد من عبء العمل على النساء اللاتي يتعين عليهن التنقل للحصول على المياه وتخزينها.

قطع متكرر للكهرباء وضعف خطوط الكهرباء :تشير البيانات إلى أن حوالي 45.2% من النساء يعانين من قطع الكهرباء بشكل متكرر، مما يؤثر على حياتهن اليومية بشكل كبير. كذلك، ضعف خطوط الكهرباء يشكل تحديًا إضافيًا في تأمين احتياجات الأسر للطاقة. هذا الانقطاع المستمر يؤثر سلبًا على القدرة على استخدام الأجهزة المنزلية الأساسية ويزيد من معاناة النساء في التكيف مع هذه الظروف القاسية.

إعاقة وصول النساء لشحن الكهرباء أو المياه :45.5% من النساء أشرن إلى صعوبة الوصول إلى خدمات شحن الكهرباء أو المياه، وهو ما يعكس العوائق الكبيرة التي تواجهها النساء في الحصول على الموارد الأساسية التي تحتاجها أسرهن. هذه المشكلة تعود إلى القيود المفروضة على الحركة والتجارة من قبل الاحتلال، مما يعقد الحصول على الخدمات الحيوية.

استخدام مصادر غير آمنة للمياه والطاقة :تشير البيانات إلى أن 56.9% من النساء اضطررن لاستخدام مصادر غير آمنة للمياه والطاقة مثل الاعتماد على مياه التنكات الغير مراقبة أو مياه الابار غير المحسنة ومياه البرك، وهو ما يزيد من المخاطر الصحية ويعرض النساء لمشاكل صحية طويلة الأمد. استخدام مصادر غير آمنة يعزز من انتشار الأمراض، وهو ما يمثل تحديًا كبيرًا في المناطق التي تعاني من ندرة في الموارد الأساسية.

الأعباء المترتبة على ذوي الإعاقة :البيانات أظهرت أن 48.3% من النساء اللاتي لديهن أفراد من ذوي الإعاقة أشرن إلى أن قطع المياه والكهرباء يضاعف الأعباء عليهن، حيث يتطلب الأمر المزيد من الجهد لتأمين احتياجات هؤلاء الأفراد. كما أن غياب المرافق الضرورية يساهم في زيادة التوتر والإجهاد النفسي لدى النساء في هذه الأسر.

إعاقة تصريف مياه الصرف الصحي بطرق آمنة 34.5% :من المشاركات أشاروا إلى أن تصريف مياه الصرف الصحي أصبح أكثر صعوبة في ظل الظروف الراهنة، حيث يعاني الكثير من السكان من مشاكل في تصريف المياه بطرق آمنة. هذه الأزمة البيئية تؤدي إلى تدهور الصحة العامة، مما يؤثر بشكل غير مباشر على النساء في المناطق المتأثرة.

تلويث المياه بمياه الصرف الصحي من المستوطنات :تلويث المياه من قبل المستوطنات الإسرائيلية يمثل مشكلة بيئية وصحية تهدد سلامة المياه في المناطق المستهدفة بالدراسة. أظهرت البيانات أن 45.2% من النساء يعانين من تلوث المياه بسبب تصريف مياه الصرف الصحي من المستوطنات، مما يرفع من مستوى الأمراض المعدية في المنطقة ويؤثر على قدرة النساء في توفير مياه آمنة لأسرهن.

زيادة أعباء العمل المنزلي على النساء :مع الانقطاع المتكرر للمياه والكهرباء، تزداد الأعباء المنزلية على النساء. البيانات أظهرت أن 44.8% من النساء يشعرن بزيادة أعباء العمل المنزلي نتيجة لهذه الأزمة، حيث يتعين عليهن التعامل مع التحديات المرتبطة بالحصول على المياه والكهرباء، مما يؤثر على جودة حياتهن ويزيد من الإجهاد اليومي.

تراجع الدخل للمزارعات بسبب انقطاع المياه :تعاني النساء العاملات في القطاع الزراعي من تأثيرات سلبية على دخلهن بسبب الانقطاع المستمر للمياه. 58.6% من المزارعات أشرن إلى تراجع دخلهن بسبب نقص المياه، مما يزيد من صعوبة الوضع الاقتصادي على النساء في المناطق الريفية.

عدم القدرة على تحمل تكاليف المياه :أخيرًا، تشكل تكاليف المياه عبئًا كبيرًا على الأسر، حيث أشارت البيانات إلى أن 44.8% من الأسر لا تستطيع تحمل تكاليف المياه، مما يفاقم الأوضاع الاقتصادية للأسر ويؤدي إلى زيادة معاناة النساء في توفير احتياجات أسرهن الأساسية.

جدول رقم (9): أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من ناحية المياه والصرف الصحي والطاقة حسب تقييم النساء، نوفمبر 2024.

أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من ناحية المياه والصرف الصحي والطاقة	لا يوجد	قليل جدا	قليل	متوسط	كثير	كثير جدا	المجموع
[قطع متكرر للمياه على غير العادة]	0.0%	13.8%	17.2%	37.9%	13.8%	17.2%	100.0%
[زيادة شكاوى النساء من تلوث المياه]	3.4%	17.2%	20.7%	24.1%	24.1%	10.3%	100.0%
[زيادة تعبئة الأسر للمياه بالصهاريج الخاصة]	10.3%	10.3%	20.7%	20.7%	13.8%	24.1%	100.0%
[قطع متكرر للكهرباء]	3.4%	17.2%	31.0%	27.6%	17.2%	3.4%	100.0%
[ضعف خطوط الكهرباء على غير العادة]	3.4%	10.3%	31.0%	34.5%	20.7%	0.0%	100.0%
[اعاقة وصول النساء لشحن الكهرباء او الماء]	13.8%	13.8%	27.6%	37.9%	6.9%	0.0%	100.0%
[استخدام النساء للمياه والطاقة من مصادر غير آمنة]	10.3%	13.8%	24.1%	31.0%	13.8%	6.9%	100.0%
[اعباء مضاعفة على ذوي الاعاقة جراء قطع المياه والكهرباء]	3.4%	13.8%	20.7%	37.9%	13.8%	10.3%	100.0%
[اعاقة تصريف مياه الصرف الصحي بطرق آمنة]	0.0%	13.8%	24.1%	34.5%	6.9%	20.7%	100.0%
[تلويث منطقتكم بمياه الصرف الصحي للمستوطنات]	10.3%	13.8%	31.0%	31.0%	3.4%	10.3%	100.0%
[زيادة اعباء العمل المنزلي على النساء]	0.0%	17.2%	17.2%	20.7%	24.1%	20.7%	100.0%
[تراجع الدخل للمزارعات بسبب الانقطاع المستمر للمياه]	3.4%	13.8%	13.8%	24.1%	20.7%	24.1%	100.0%
[عدم القدرة على تحمل تكاليف المياه]	0.0%	13.8%	17.2%	24.1%	17.2%	27.6%	100.0%

توضح البيانات بشكل جلي الأثر الكبير للعدوان الإسرائيلي على حياة النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة في مجالات المياه والصرف الصحي والطاقة. تواجه النساء تحديات هائلة في تأمين هذه الخدمات الأساسية، مما يزيد من أعباء حياتهن اليومية. تحتاج النساء إلى الدعم المستدام والتدخلات الفورية لتحسين الوصول إلى المياه والكهرباء، فضلاً عن توفير بيئة صحية وآمنة للتصريف الصرف الصحي.

أكثر تأثير للعدوان الإسرائيلي في هذا المحور كان على المياه حيث أفادت ما نسبته ٤٤,٨٪ من تراجع الدخل من المزروعات بسبب الانقطاع المستمر للمياه، وبنفس النسبة افادت النساء عدم قدرتهن على تحمل تكاليف المياه، وزيادة أعباء العمل المنزلي الملقى على عاتقهن، وأفادت ٣٧,٩٪ من النساء بأنه زادت تعبئة الأسر للمياه والصهاريج الخاصة

احتياجات النساء من قطاع المياه والصرف الصحي والطاقة:

تعيش النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة تحت ضغوطات كبيرة بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهن اليومية، خاصة في ما يتعلق بالخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي. تواجه النساء تحديات مضاعفة في الحصول على هذه الخدمات بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض قيوداً شديدة على الوصول إلى الموارد الطبيعية، مما يجعل الحاجة إلى تحسين هذه الخدمات أكثر إلحاحاً.

توفر مصدر ماء دائم: المياه في الضفة الغربية والقدس ليست متاحة بشكل دائم، حيث يعاني السكان من انقطاع متكرر للمياه بسبب القيود الإسرائيلية على مصادر المياه الطبيعية. النساء في هذه المناطق يواجهن صعوبة في تأمين احتياجاتهن المائية الأساسية، سواء للغسيل أو الطهي أو الشرب. غالباً ما تضطر النساء إلى اللجوء إلى وسائل بديلة مثل الخزانات أو شراء المياه من مصادر خاصة، مما يرفع التكلفة الاقتصادية عليهن. غياب توفر مياه دائمة يشكل عبئاً إضافياً على النساء، خصوصاً في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة.

تخفيض تكلفة المياه والطاقة: ارتفاع تكلفة المياه والكهرباء يمثل عبئاً اقتصادياً كبيراً على النساء اللواتي يدرن الميزانية المنزلية في ظل غياب فرص العمل الكافية. في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور في المناطق المستهدفة بالدراسة، حيث تتعرض النساء للعديد من القيود والضغوط، تصبح فواتير المياه والكهرباء عبئاً ثقيلاً يحد من قدرتهن على تلبية احتياجاتهن الأساسية. النساء يعانين من ارتفاع تكاليف هذه الخدمات، ما ينعكس سلباً على جودة حياتهن وحياة أسرهن.

شبكة مجاري عامة: تعتبر شبكة المجاري العامة إحدى البنى التحتية الأساسية التي يعاني منها العديد من المناطق في المناطق المستهدفة بالدراسة خاصة الريفية. في العديد من الحالات، لا تتوفر شبكات صرف صحي في القرى والمناطق النائية، مما يضطر النساء إلى التعامل مع الحفر الامتصاصية التي قد تشكل تهديداً للصحة العامة بسبب تلوث المياه الجوفية. في ظل غياب هذه الشبكات، تصبح النساء عرضة للأمراض المنقولة عن طريق المياه الملوثة، مما يزيد من عبء العمل اليومي على النساء في البحث عن حلول لتصريف المياه الملوثة.

مراقبة أسعار المياه وجودتها: النقص المستمر في مصادر المياه وارتفاع الأسعار يشكلان تحدياً كبيراً للنساء اللواتي يعملن على إدارة الموارد المائية داخل منازلهن. تفتقر العديد من المناطق إلى رقابة فعالة على جودة المياه، مما يعرض النساء لخطر استخدام مياه ملوثة. من ناحية أخرى، تسيطر السلطات الإسرائيلية على توزيع المياه، مما يزيد من تدهور نوعية المياه المقدمة للسكان الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية. مراقبة الأسعار وجودة المياه تعد مطلباً ضرورياً لضمان صحة المجتمع المحلي، وخاصة النساء وأسرهن.

تحسين البنية التحتية وصيانة محطات معالجة المياه: البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في المناطق المستهدفة بالدراسة قديمة وغير كافية، مما يسبب نقصاً حاداً في توفير المياه النظيفة والصرف الصحي الآمن. تتعرض محطات معالجة مياه الصرف الصحي لأعطال متكررة بسبب نقص الصيانة أو الهجمات الإسرائيلية على البنية التحتية. هذا النقص يضع النساء في مواجهة تحديات كبيرة للحفاظ على صحة أسرهن، حيث يعانين من تأخير في وصول المياه المعالجة، إضافة إلى المشاكل البيئية الناتجة عن مياه الصرف الصحي غير المعالجة.

الاستفادة من مياه الينابيع: تمثل مياه الينابيع أحد المصادر البديلة التي يمكن أن تستفيد منها النساء لتأمين المياه. إلا أن الاحتلال الإسرائيلي يحد من قدرة الفلسطينيين على الاستفادة من هذه المصادر، ما يعقد الوضع بالنسبة للنساء في المناطق المحاصرة. النساء في هذه المناطق بحاجة ماسة إلى حلول مستدامة لاستغلال مياه الينابيع المحلية بشكل آمن، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى شبكات المياه العامة.

تزويد الأسر بخزانات مياه: في غياب توفر مياه دائمة من الشبكات العامة، تعتمد النساء في العديد من الحالات على خزانات المياه لتخزين المياه للاستخدام المنزلي. هذه الخزانات تساعد على تخزين المياه لأوقات انقطاع المياه، مما يقلل من التأثيرات السلبية الناتجة عن نقص المياه. لكن، قد تواجه الأسر صعوبة في الحصول على خزانات مياه كافية أو تتطلب تكاليف إضافية تثقل كاهل النساء في ظل محدودية الدخل.

تشجيع العمل التعاوني في الصرف الصحي: النساء هن الأكثر تأثراً بمشاكل الصرف الصحي بسبب الدور الحيوي الذي يقمن به في إدارة شؤون المنزل. في العديد من المناطق، يعاني السكان من انسداد المجاري أو تلوث المياه الجوفية بسبب مشاكل في شبكات الصرف الصحي. في هذه الحالة، يمكن للنساء العمل بشكل جماعي مع جيرانهن لحل المشاكل المحلية المتعلقة بالصرف الصحي، من خلال تنظيف المصارف وتسليكها بشكل دوري. هذه المبادرات التعاونية قد تساعد في تقليل المخاطر البيئية والصحية التي تواجهها النساء في حياتهن اليومية.

توفير مولدات كهرباء: في المناطق التي تعاني من انقطاع متكرر للكهرباء، تصبح توفير مولدات كهرباء أمراً أساسياً لضمان استمرارية الحياة اليومية للنساء. هذه الأجهزة تساعد على توفير الكهرباء عند حدوث انقطاع في الشبكة، مما يمكن النساء من إدارة احتياجاتهن الأساسية مثل تشغيل الثلاجات أو إضاءة المنازل. ومع ذلك، تشكل تكلفة هذه المولدات عبئاً إضافياً على النساء، مما يستدعي تقديم حلول بديلة أو دعم لتخفيض تكلفة الطاقة البديلة.

إبعاد الحفر الامتصاصية عن التجمعات السكنية: تشكل الحفر الامتصاصية مصدراً رئيسياً لمشاكل الصرف الصحي في العديد من المناطق السكنية، حيث تتعرض المياه الجوفية للتلوث بسبب قرب الحفر من التجمعات السكنية. النساء في هذه المناطق هن الأكثر تضرراً بسبب المسؤولية اليومية عن تنظيف وصيانة هذه الحفر. من الضروري إيجاد حلول لتفادي تلويث المياه الجوفية من هذه الحفر، وضمان بيئة صحية آمنة للسكان.

خفض تكلفة الكهرباء: تشكل تكلفة الكهرباء العبء الأكبر على النساء في المناطق التي تعاني من انقطاع متكرر للكهرباء. في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، تحتاج النساء إلى تخفيض هذه التكاليف لتسهيل إدارة حياتهن اليومية. ويجب أن يشمل الدعم الحكومي أو المجتمعي توفير حلول للطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية، لتخفيف عبء الكهرباء على النساء في المناطق الفقيرة.

زيادة حصة المواطن المقدسي من المياه: تعاني النساء في القدس خاصة في بلدات المحيطة بالمدينة المقدسة من نقص حاد في المياه بسبب القيود الإسرائيلية التي تؤثر على توزيع المياه في المدينة. مع تقليل حصة الفلسطينيين من المياه، تجد النساء صعوبة في تأمين احتياجاتهن اليومية. لذا، من الضروري زيادة حصة المواطن المقدسي من المياه لضمان حق النساء في الحصول على هذه الخدمة الأساسية.

نشرات توعية لاستهلاك المياه: في ظل قلة الموارد المائية، من الضروري نشر

الوعي بين النساء حول أهمية ترشيد استهلاك المياه. هذه التوعية تساهم في تحسين إدارة الموارد المائية داخل الأسر الفلسطينية، مما يقلل الضغط على شبكات المياه ويعزز الاستدامة في استخدام الموارد المائية.

تحسين البنية التحتية للكهرباء: تعد شبكة الكهرباء في المناطق المستهدفة بالدراسة غير مستقرة، حيث تشهد انقطاعات متكررة تؤثر بشكل كبير على النساء. ربط المنازل بالكهرباء تحت الأرض وتوفير حلول للطاقة المستدامة مثل الطاقة الشمسية من شأنه أن يحسن استدامة الكهرباء ويساهم في تقليل الأعطال، مما يسهل حياة النساء في المناطق المتأثرة.

الصيانة الدورية للكهرباء قبل الشتاء: تشكل الصيانة الدورية لشبكات الكهرباء قبل فصل الشتاء ضرورة قصوى لضمان استقرار الخدمة وعدم تعرض النساء للمشاكل الناتجة عن انقطاع الكهرباء في فصل الشتاء.

جدول رقم (10): جدول احتياجات النساء من قطاع المياه والصرف الصحي والطاقة:

الاحتياج	التوضيح
توفر مصدر ماء دائم	تأمين مصدر مياه دائم وآمن لتلبية احتياجات الأسر.
تخفيض تكلفة المياه والطاقة	تقليل التكاليف المالية للمياه والكهرباء لتخفيف الأعباء الاقتصادية.
شبكة مجاري عامة	إنشاء شبكة مجاري عامة للتصريف الصحي السليم.
مراقبة أسعار المياه وجودتها	مراقبة أسعار المياه وجودتها لضمان التوزيع العادل والجودة.
تحسين البنية التحتية وصيانة محطات المعالجة	تحسين البنية التحتية وزيادة الوصول إلى الطاقة المتجددة.
الاستفادة من مياه الينابيع	الاستفادة من مصادر المياه الطبيعية في المنطقة.
تزويد الأسر بخزانات مياه	توفير خزانات مياه تتناسب مع عدد أفراد الأسرة.
تشجيع العمل التعاوني في الصرف الصحي	تعزيز العمل التعاوني بين السكان للحفاظ على نظافة شبكات الصرف الصحي.
توفير موتورات كهرباء	توفير محولات كهرباء احتياطية في حالة الانقطاع المفاجئ.
إبعاد الحفر الامتصاصية عن التجمعات السكنية	إبعاد الحفر الامتصاصية لتجنب التلوث البيئي.
خفض تكلفة الكهرباء	تخفيض تكلفة الكهرباء لتسهيل الوصول إليها لجميع المواطنين.
زيادة حصة المواطن المقدسي من المياه	زيادة حصة الفلسطينيين من المياه في القدس.
نشرات توعية لاستهلاك المياه	نشر الوعي حول ترشيد استهلاك المياه للحفاظ على الموارد.
تحسين البنية التحتية للكهرباء	تحسين الشبكة الكهربائية وربط المنازل بالكهرباء تحت الأرض.
تمديدات صرف صحي مناسبة	تأمين شبكات صرف صحي تستوعب احتياجات الأسرة.
صيانة دورية للكهرباء قبل الشتاء	ضرورة الصيانة الدورية لشبكات الكهرباء لتجنب الأعطال خلال الشتاء.
تعليم النساء طرق تكرير المياه	تدريب النساء على طرق تنقية المياه للاستخدام الآمن.
رفع الوعي حول استهلاك المياه	تعزيز الوعي حول أهمية ترشيد استهلاك المياه والطاقة.

عمل آبار لتخزين المياه	إنشاء آبار لتخزين المياه لوقت الحاجة.
تحكم الاحتلال في قطع المياه	مواجهة القيود الإسرائيلية على مياه الضفة الغربية.
فحص دوري لتلوث المياه	إجراء فحوصات دورية لتلوث المياه وضمان صحتها.
الوقاية من مخلفات المستوطنات	تقليل تأثير مخلفات المستوطنات على البيئة والمياه.
مساعدة المواطنين في إنشاء آبار صرف صحي	دعم الأسر لإنشاء آبار صرف صحي في المناطق

المحور السادس: محور القيادة والمشاركة السياسية

القيادة في فلسطين تمثل تحدياً خاصاً للنساء، حيث تواجه النساء الفلسطينيّات العديد من العقبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي قد تحد من مشاركتهن في الحياة العامة والسياسية. ومع ذلك، رغم الظروف الصعبة التي يواجهنها نتيجة للاحتلال الإسرائيلي وتبعاته على حياتهن اليومية، فقد استطاعت العديد من النساء الفلسطينيات إثبات قدرتهن على القيادة في مختلف المجالات. من خلال التحديات التي يواجهنها، تظهر النساء الفلسطينيات كشخصيات قادرة على إحداث التغيير والتأثير في المجتمع الفلسطيني، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع أو السياسة. القيادة النسائية في فلسطين لا تقتصر فقط على التصدي للتحديات المحلية، بل تشمل أيضاً العمل على رفع الوعي الحقوقي وتمكين النساء في جميع المجالات، مما يعكس قوة إرادتهن ورغبتهن في تحقيق العدالة والمساواة. إلا أن الاحتلال الإسرائيلي يشكل عائقاً رئيسياً أمام النساء الفلسطينيات للوصول إلى المناصب القيادية، حيث يفرض قيوداً صارمة على تحركاتهن ويحد من فرص التعليم والعمل، مما يعوق مشاركتهن الفاعلة في اتخاذ القرارات على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية.

أظهرت نتائج المقابلات والاستمارات الكمية، أن الاحتلال الإسرائيلي له تأثير عميق على قدرة النساء الفلسطينيات على ممارسة دورهن القيادي والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (11): أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من ناحية القيادة والمشاركة السياسية والمجتمعية حسب تقييم النساء، نوفمبر 2024.

أثر العدوان الإسرائيلي على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة من ناحية القيادة والمشاركة السياسية والمجتمعية	لا يوجد	قليل جدا	قليل	متوسط	كثير	كثير جدا	المجموع
[قتل واستشهاد عدد من النساء]	17.2%	6.9%	27.6%	41.4%	6.9%	0.0%	100.0%
[اصابة وجرح عدد من النساء]	20.7%	3.4%	27.6%	34.5%	10.3%	3.4%	100.0%
[اعتقال عدد من النساء]	13.8%	10.3%	17.2%	41.4%	13.8%	3.4%	100.0%
[نشر الحواجز واعاقة الناس لفترات طويلة]	0.0%	0.0%	10.3%	20.7%	27.6%	41.4%	100.0%
[اقتحامات متكررة]	0.0%	0.0%	13.8%	24.1%	24.1%	37.9%	100.0%
[اغلاق الطرق الرئيسة بشكل دائم وتعويضها بطرق بديلة بعيدة]	0.0%	3.4%	10.3%	27.6%	24.1%	34.5%	100.0%
[اعاقة عمل المؤسسة من تنفيذ برامجها وتقديم خدماتها]	0.0%	10.3%	10.3%	24.1%	34.5%	20.7%	100.0%
[القيود من الاحتلال اثر على قدرة المؤسسات النسوية على تقديم الدعم اللازم للنساء لتمكينهن وتدريبهن على القيادة، وتوفير برامج توعية للمشاركة السياسية والمجتمعية]	3.4%	3.4%	13.8%	20.7%	27.6%	31.0%	100.0%
[اعاقة عقد الاجتماعات النسوية للتشاور حول تقديم خدمات للنساء]	3.4%	6.9%	10.3%	20.7%	34.5%	24.1%	100.0%
[عدم قدرة المؤسسة من الوصول او التواصل الى الجهات التمويلية]	0.0%	0.0%	17.2%	20.7%	34.5%	27.6%	100.0%

[عدم القدرة من قيادة البرامج التنموية]	3.4%	10.3%	13.8%	13.8%	37.9%	20.7%	100.0%
[عدم قدرة النساء القياديات من المشاركة مع الجهات الحكومية او المؤسسات والمنظمات الدولية]	0.0%	10.3%	10.3%	13.8%	41.4%	24.1%	100.0%
[محدودية فرص العمل نتيجة للحصار والأزمة الاقتصادية، يؤدي إلى انخفاض قدرتهن على بناء قدراتهن المالية واستقلاليتهن، وبالتالي تراجع مشاركتهن في الحياة الاقتصادية والسياسية.]	0.0%	10.3%	6.9%	13.8%	20.7%	48.3%	100.0%
[زيادة الاعباء المنزلية على النساء ادت الى تراجع المشاركة المجتمعية]	0.0%	6.9%	6.9%	13.8%	24.1%	48.3%	100.0%

من الجدول اعلاه، يظهر العلاقة المباشرة وغير المباشرة ما بين وصول النساء الى القيادة ومراكز صنع القرار في ظل معيقات محلية تتمثل باطر بينوية اجتماعية وثقافية وابوية يعززها الاحتلال الاسرائيلي وممارساته المستمرة والتي نخلصها بالاتي:

1. القتل والاستشهاد والإصابات :يتضح من الجدول أن نسبة كبيرة من النساء تعرضن للقتل والاستشهاد أو الإصابات نتيجة العدوان الإسرائيلي حسب ما قالت 41.4% من الجمعيات عن النساء في منطقتهن، حيث بلغت نسبة من شهدن مقتل أو إصابة نساء 41.4% بمستوى عالٍ، مما يشير إلى العنف الموجه ضد النساء كجزء من استراتيجية الاحتلال، مما يؤثر بشكل كبير على قدرتهن على المشاركة الفاعلة في مجتمعاتهن.

2. الاعتقالات :تشير النتائج إلى أن ما يقارب 41.4% من الجمعيات النسوية أفادت بأن النساء في منطقتهن تعرضن للاعتقال من قبل جنود الاحتلال، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا لمشاركة النساء في الأنشطة السياسية والاجتماعية، ويؤدي إلى تقييد حرياتهن الشخصية والمهنية.

3. الحواجز العسكرية والاغلاقات والاقتحامات :تأثير الاحتلال على التنقل يظهر في معاناة النساء من الحواجز العسكرية، حيث أشارت 41.4% من المشاركات إلى أن الحواجز تعيق الوصول إلى مناطقهن وتؤثر على أعمالهن وحياتهن اليومية، مما يحد من قدرتهن على المشاركة في الاجتماعات أو الفعاليات السياسية والاجتماعية.

4. إعاقة عمل المؤسسات النسوية 31% من النساء أشرن إلى أن القيود التي يفرضها الاحتلال تعيق عمل المؤسسات النسوية في تدريب النساء على القيادة والمشاركة السياسية. هذا يشير إلى تأثيرات كبيرة على البرامج التدريبية والتنموية التي تهدف إلى تمكين النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة.

5. تقييد التواصل مع الجهات التمويلية :أظهرت النتائج أن 27.6% من النساء أكدن أن المؤسسات النسوية لا تستطيع الوصول إلى الجهات التمويلية بسبب

أفادت ما نسبته ٦٩٪ من النساء أن أكثر اشكال العدوان الإسرائيلي تمثل في نشر الحواجز واعاقة الناس لفترات طويلة، فيما أفادت ٦٢٪ منهن بأن الاقتحامات المتكررة شكلت شكلاً أخر من العدوان. وأفادت ٧٢,١٪ من النساء بان زيادة الأعباء المنزلية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي أدى الى تراجع مشاركتهن المجتمعية. كما أفادت ٦٩٪ من النساء بأن محدودية فرص العمل نتيجة للحصار والأزمة الاقتصادية، يؤدي إلى انخفاض قدرتهن على بناء قدراتهن المالية واستقلاليتهن، وبالتالي تراجع مشاركتهن في الحياة الاقتصادية والسياسية

القيود التي يفرضها الاحتلال، مما يعوق قدرتها على تنفيذ برامج تعزيز مشاركة النساء.

6. العوائق الاقتصادية :وفقًا للبيانات، فإن 48.3% من النساء يعانين من زيادة الأعباء المنزلية، مما يحد من فرص مشاركتهن في الأنشطة المجتمعية. كما تساهم الأزمة الاقتصادية والحصار في تراجع قدرة النساء على بناء قدراتهن المالية، مما يؤثر على استقلاليتهن وقدرتهن على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية.

7. فرص العمل والمشاركة :تشهد 48.3% من النساء تراجعًا في فرص العمل نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، مما يقلل من استقلاليتهن المادية وبالتالي تراجع مشاركتهن في الأنشطة الاقتصادية والسياسية.

بناءً على هذه البيانات، يظهر بشكل جلي أن الاحتلال الإسرائيلي يفرض قيودًا متعددة على النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرتهن على المشاركة في الحياة السياسية والقيادية.

احتياجات النساء لتعزيز مشاركتهن المجتمعية والسياسية

استنادا الى الواقع المعاش والصعوبات والتحديات عبرت النساء عن سلسلة من الاحتياجات لتعزيز مشاركتهن المجتمعية والسياسية والمتمثلة بالآتي:

جدول رقم (12) احتياجات النساء لتعزيز مشاركتهن المجتمعية والسياسية:

الاحتياج	الوصف
تطبيق الكوتا ٣٠%	ضرورة تطبيق نسبة محددة للنساء في المناصب السياسية لضمان مشاركتهن الفعّالة.
رفع الوعي بأهمية المشاركة السياسية	تعزيز الوعي لدى النساء بأهمية دورهن في صنع القرار والمشاركة السياسية في المجتمع.
توفير دعم مادي للنساء والجمعيات والمراكز دون شروط	تأمين دعم مالي ثابت ومباشر للمؤسسات النسوية والجمعيات التي تعمل على تمكين النساء دون فرض شروط قاسية.
دعم النساء في فتح مشاريع	تشجيع النساء على تأسيس مشاريع خاصة بهن ودعم الجمعيات والمراكز لتنفيذ مشاريع مدرة للدخل تعزز الاستقلالية الاقتصادية.
تشجيع الجمعيات على الحصول على التسجيل والمستلزمات الضرورية	دعم الجمعيات النسوية في الحصول على التراخيص القانونية اللازمة والعمل كمنظمات رسمية لتسهيل عملية تقديم الخدمات.
إتاحة الفرصة أمام النساء لأداء دورهن في المجتمع	توفير الفرص المناسبة للنساء للمشاركة في الأنشطة المجتمعية والسياسية وتعزيز أدوارهن القيادية.
تعزيز ثقة النساء بأنفسهن في القيام بالمهام المكلفة بها	برامج تدريبية وداعمة لبناء الثقة الذاتية لدى النساء وتمكينهن من القيادة في المجتمع.
إشراك النساء في لجان المخيمات وتوفير مستلزمات للأسر المتعففة	دعم النساء في المخيمات للعمل ضمن لجان تقدم خدمات للأسر المتعففة وتحسين أوضاعهن الاجتماعية.
تشكيل لجان مجتمعية تقدم خدمات مساندة	إنشاء لجان محلية تضم النساء لتقديم الدعم المجتمعي والمساعدة في الأعمال التطوعية والخدمات الأساسية.
التوعية والتعاون مع المؤسسات الدولية	تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية لتوفير الدعم للنساء في المجالات التعليمية والصحية والتنموية.
مشاركة الرجل في الأعباء المنزلية	تشجيع المشاركة المتساوية بين الرجل والمرأة في المسؤوليات المنزلية لضمان وقت كافٍ للنساء للمشاركة المجتمعية.
عقد لقاءات توعية تشجع النساء على المشاركة	تنظيم لقاءات توعوية تشجع النساء على المشاركة السياسية والاجتماعية، ودعم المشاركة من قبل الأسرة والمحيط الاجتماعي.
ترك مساحة جيدة للنساء للمشاركة في اختيار المناصب	ضمان أن تكون الوظائف والمناصب القيادية متاحة للنساء على أساس الجدارة والكفاءة دون التفرقة بين الجنسين.

الدعم المجتمعي والمعنوي وتعزيز تكافؤ الفرص	دعم النساء معنويًا واجتماعيًا من خلال تعزيز تكافؤ الفرص في المجتمع لتوسيع مشاركتهن.
تنفيذ الأنشطة في المواقع وليس بشكل مركزي	تنفيذ الأنشطة المجتمعية والسياسية في المناطق المحلية لتسهيل الوصول للنساء في المناطق النائية.

الاحتياجات التي تم تحديدها لتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية والمجتمعية في فلسطين هي احتياجات حيوية تمس واقع النساء في ظل الظروف الصعبة التي يفرضها الاحتلال والانتهاكات المستمرة. إن توفير الفرص للنساء في المناصب القيادية يتطلب دعماً ماديًا، تعزيز الوعي، وتطوير ثقافة تشجع على المشاركة السياسية والمجتمعية. ولكن الانتهاكات الإسرائيلية، مثل الاعتقالات، الحواجز، والاقتحامات، تشكل عائقًا كبيرًا أمام قدرة النساء على الوصول إلى هذه الفرص. كما أن الثقافة المحلية أحيانًا تضع قيودًا على النساء في ممارسة أدوارهن القيادية، مما يتطلب تفعيل قوانين الكوتا، وتعزيز الدعم المجتمعي والمعنوي، مع رفع مستوى الوعي حول أهمية تمكين النساء. في المجمل، إن معالجة هذه الاحتياجات تتطلب تضافر الجهود المحلية والدولية لمواجهة هذه التحديات، مما يساهم في تمكين النساء وتحقيق مشاركتهن الفعالة في المجتمع الفلسطيني.

المحور السابع: استراتيجيات التكيف

تعكس استراتيجيات التكيف لدى النساء في فلسطين واقعاً معقداً مليئاً بالتحديات نتيجة الانتهاكات المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. في ظل ظروف حياتية صعبة، مثل انقطاع الكهرباء، نقص المياه، والإغلاق المتكرر للطرق، تجد النساء أنفسهن مضطرات للبحث عن حلول بديلة تضمن استمرار حياتهن اليومية. تتنوع هذه الاستراتيجيات من تأجيل التعليم إلى استخدام القروض لتغطية التكاليف المعيشية، أو اللجوء إلى الدعم العشائري لحل مشاكل العنف. هذه الاستراتيجيات لا تمثل فقط محاولات للبقاء على قيد الحياة، بل تعكس أيضاً قدرة النساء على التكيف مع واقعهن القاسي، رغم الأعباء المتزايدة التي يتحملنها في ظل استمرار الاحتلال وأثره على مختلف جوانب حياتهن.

تحليل البيانات المتعلقة باستراتيجيات التكيف التي اعتمدتها النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة يظهر أنهن، نتيجة للظروف الصعبة التي يواجهنها بسبب العدوان الإسرائيلي، لجأن إلى مجموعة من الحلول للتأقلم مع الوضع القائم، سواء في مجالات التعليم، الصحة، أو الحياة اليومية.

فيما يتعلق بالتعليم، أظهرت البيانات أن نسبة كبيرة من النساء قد اخترن عدم إرسال أطفالهن إلى المدارس بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية. حوالي 45% من المشاركات أفدن بأنهن قد اخترن عدم إرسال أطفالهن إلى المدارس أو تفضيل عدم إرسال الفتيات، وذلك بسبب المخاوف من الوضع الأمني أو عدم القدرة على تحمل تكاليف التعليم. هذا التكيف يعكس تأثير الانتهاكات المستمرة من الاحتلال التي تؤدي إلى تعطيل الحياة اليومية، وهو ما يعكس ضعف الثقة في النظام التعليمي المحلي في ظل الظروف الاستثنائية.

أما بالنسبة للجامعات، فقد لجأ بعض الطلاب، وخاصة الطالبات، إلى سحب فصولهم أو حتى كامل سنواتهم الدراسية. كان تأثير الانسحاب أكبر على الطالبات مقارنة بالطلاب الذكور، حيث كانت أكثر من 30% من الطالبات قد اضطررن لتأجيل دراستهن أو الانسحاب كلياً. هذا يشير إلى الأعباء الإضافية التي تتحملها النساء في مواجهة الأزمات، بما في ذلك الأعباء الاقتصادية والأمنية، مما يؤثر بشكل أكبر على قدرتهن على الاستمرار في التعليم العالي.

في المجال الاقتصادي، العديد من النساء لجأن إلى القروض والديون لتغطية تكاليف التعليم، سواء في المدارس أو الجامعات. حوالي 50% من النساء قلن إنهن اضطررن للحصول على قروض لدفع مستحقات المدارس أو الجامعات. كما أن هناك نسبة كبيرة من النساء لجأن إلى شراء المياه المعدنية لتعويض نقص المياه أو تلوثها، وكذلك اللجوء إلى شراء المولدات لتعويض انقطاع الكهرباء، حيث كانت هذه من بين الحلول الأكثر شيوعاً لمواجهة التحديات المعيشية اليومية.

من ناحية أخرى، أظهرت البيانات أن النساء لجأن إلى التوجه للعشائر لحل مشاكلهن المتعلقة بالعنف، حيث كانت هذه الاستراتيجية الأكثر شيوعاً (حوالي 27.6%)، مما يعكس تأثير الانتهاكات الإسرائيلية وغياب آليات حماية قانونية فعالة. كما تم تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه النساء، حيث عملت بعض المؤسسات الخاصة على دعم النساء مالياً، ولكن هذه الاستراتيجية لم تكن شائعة بشكل واسع.

أما في مجال التواصل والأنشطة المجتمعية، فقد شهدنا زيادة في استخدام المنصات الإلكترونية لعقد الاجتماعات والمناقشات المجتمعية، حيث أن حوالي 45% من المشاركات أفدن بأنهن استخدمن هذه المنصات للتواصل والمشاركة في الأنشطة المجتمعية بدلاً من الاجتماعات التقليدية.

جدول رقم (١٢): استراتيجيات التكيف (كيف تكيفت النساء مع الواقع الحالي) في المناطق المستهدفة بالدراسة	لا يوجد	قليل جدا	قليل	متوسط	كثير	كثير جدا	المجموع
[البعض لم يرسل اطفاله الى المدارس]	20.7%	24.1%	20.7%	27.6%	6.9%	0.0%	100.0%
[البعض فضل عدم ارسال الفتيات الى المدراس]	20.7%	20.7%	27.6%	20.7%	6.9%	3.4%	100.0%
[بعض طلبة الجامعات سحبوا من الفصل او السنة الدراسية]	0.0%	17.2%	31.0%	31.0%	3.4%	17.2%	100.0%
[عدد الطالبات اللواتي انسحبن من فصل او سنة دراسية أكثر من الذكور]	6.9%	24.1%	24.1%	24.1%	6.9%	13.8%	100.0%
[حصلوا على قروض لدفع مستحقات الدراسة الجامعية]	10.3%	13.8%	17.2%	27.6%	13.8%	17.2%	100.0%
[حصلوا على ديون لدفع مستحقات المدارس او الجامعات]	3.4%	10.3%	17.2%	34.5%	10.3%	24.1%	100.0%
[حصلوا على ادوية من الصيدليات دون استشارة طبيب]	6.9%	6.9%	20.7%	20.7%	24.1%	20.7%	100.0%
[حصلوا على ديون لكي يتمكنوا من العلاج]	3.4%	6.9%	24.1%	20.7%	20.7%	24.1%	100.0%
[زاد شراء الماتورات لتعويض قطع الكهرباء]	6.9%	10.3%	24.1%	31.0%	20.7%	6.9%	100.0%
[زاد شراء المياه المعدنية لتعويض نقص المياه او تلوثها]	0.0%	10.3%	27.6%	24.1%	13.8%	24.1%	100.0%
[توجهن للعشائر لحل مشاكل العنف ضدهن]	17.2%	6.9%	31.0%	10.3%	6.9%	27.6%	100.0%
[تم عقد الاجتماعات عبر المنصة الالكترونية]	6.9%	17.2%	10.3%	24.1%	20.7%	20.7%	100.0%
[تم تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص اتجاه النساء]	3.4%	27.6%	20.7%	24.1%	20.7%	3.4%	100.0%
[تم التواصل مع رجال الاعمال والمتنفذين لمساعدة النساء]	13.8%	17.2%	13.8%	17.2%	27.6%	10.3%	100.0%
[تم التواصل مع الهيئة المحلية لتخفيض أو اعفاء النساء من فواتير المياه او الكهرباء او النفايات]	13.8%	24.1%	10.3%	13.8%	17.2%	20.7%	100.0%

الاستراتيجيات التي اعتمدتها النساء تعكس قدرتهن على التكيف مع الظروف القاسية، لكنها في ذات الوقت تبرز الحاجة الماسة إلى دعم إضافي من المجتمع المحلي، الحكومة، والمنظمات الدولية لضمان استمرارية هذه الاستراتيجيات وتعزيز دورهن في المجتمع.

المحور الثامن: رضا النساء عن جودة الخدمات

تعكس نتائج رضا النساء عن الخدمات المقدمة في المناطق المستهدفة بالدراسة واقعاً معقداً يتأثر بشكل كبير بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة. يظهر أن النساء يبدين رضاً متوسطاً إلى جيد في بعض القطاعات مثل التعليم والخدمات الصحية، حيث أبدت نسبة كبيرة منهن رضا متوسط عن جودة هذه الخدمات. ومع ذلك، تبين النتائج أن هناك تحديات كبيرة في مجالات أخرى مثل خدمات المياه والكهرباء والنقل العام، حيث تراجعت مستويات الرضا بسبب القيود الناتجة عن الاحتلال والعوامل الاقتصادية. على الرغم من وجود جهود من قبل المؤسسات الإغاثية والتنموية والمنظمات الدولية، فإن هناك حاجة لتحسين فعاليتها وتوسيع نطاق دعمها للنساء في هذه المناطق.

جدول رقم (13): رضا النساء عن جودة الخدمات المقدمة في المناطق المستهدفة بالدراسة، نوفمبر 2024.

رضا النساء عن الخدمات المقدمة	لا يوجد	قليل جدا	قليل	متوسط	كثير	كثير جدا	المجموع
[جودة الخدمات التعليمية]	0.0%	3.4%	20.7%	62.1%	10.3%	3.4%	100.0%
رضا النساء عن الخدمات المقدمة [جودة الخدمات الصحية]	0.0%	3.4%	31.0%	58.6%	6.9%	0.0%	100.0%
[جودة خدمة المواصلات والتنقل العمومي]	0.0%	10.3%	34.5%	44.8%	10.3%	0.0%	100.0%
[جودة المياه والكهرباء والصرف الصحي]	0.0%	17.2%	34.5%	41.4%	6.9%	0.0%	100.0%
[جودة عمل المؤسسات الاغاثية والتنموية]	0.0%	17.2%	34.5%	48.3%	0.0%	0.0%	100.0%
[جودة عمل المنظمات الدولية والحقوقية]	0.0%	27.6%	48.3%	20.7%	3.4%	0.0%	100.0%

يظهر الجدول اعلاه تفاوتا في مستويات الرضا بشكل ملحوظ، وهو ما يبرز التباين في جودة الخدمات المقدمة في مختلف القطاعات والتي يمكن تحليلها بناء على ما عبرت عنه النساء كالاتي:

1. الخدمات التعليمية :يبدو أن النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة راضيات إلى حد ما عن الخدمات التعليمية، حيث عبرت نسبة كبيرة (62.1%) من الجمعيات النسوية عن رضاهن بدرجة متوسطة. ولكن، هناك نسبة من النساء (20.7%) أبدين رضا قليل عن الخدمات التعليمية، مما يشير إلى وجود تحديات تتعلق بجودة التعليم وتأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على العملية التعليمية. فتعليم الأطفال، خاصة الفتيات، يمكن أن يتأثر بعدم الاستقرار، مما يخلق فجوة في الوصول إلى فرص تعليمية جيدة.

2. الخدمات الصحية :يُظهر الجدول أن 58.6% من الجمعيات النسوية يعبرن عن رضا متوسط عن جودة الخدمات الصحية، بينما كانت نسبة 31% منهن غير راضيات إلى حد ما (رضا قليل). هذا يعكس التحديات التي تواجه النظام الصحي في الضفة ومناطق القدس التي تحمل الهوية الزرقاء، والتي تتأثر بنقص الموارد وضعف الوصول إلى المستشفيات والمراكز الصحية، خاصة في المناطق الريفية والقدس الشرقية التي تعاني من قيود الاحتلال.

3. خدمات النقل العام والمواصلات :أبدت 44.8% من الجمعيات أن النساء لديهن رضا متوسط عن خدمات المواصلات العامة والتنقل، بينما أبدت نسبة 34.5% عدم رضاهن الكافي. يمكن تفسير هذه النتائج بصعوبة الوصول إلى وسائل النقل الآمنة والمتاحة بسبب الحواجز العسكرية والإغلاقات التي تفرضها سلطات الاحتلال. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر الوضع الاقتصادي الذي تعاني منه الأسر الفلسطينية في قدرتهم على تحمل تكاليف المواصلات.

4. الخدمات الأساسية (المياه والكهرباء والصرف الصحي) :أظهرت النتائج أن 41.4% من النساء يرضين بشكل متوسط عن جودة خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي كما أفادت الجمعيات الممثلات في الدراسة. مع ذلك، توجد نسبة معتبرة (34.5%) تشعر بعدم رضا كبير عن هذه الخدمات الأساسية، مما يعكس الصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على مياه نظيفة وكهرباء بشكل منتظم، وهو أمر يتفاقم بفعل الاحتلال الذي يقيّد وصول الفلسطينيين إلى هذه الموارد الحيوية.

5. المؤسسات الإغاثية والتنموية :رأت النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة أن جودة عمل المؤسسات الإغاثية والتنموية كانت معقولة إلى حد ما (48.3% كن راضيات بشكل متوسط). ومع ذلك، كانت هناك نسبة (34.5%) غير راضية إلى حد ما عن هذه الخدمات، مما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز عمل هذه المؤسسات وتحسين القدرة على الوصول إلى الدعم المقدم، خاصة في ظل الأزمات الإنسانية المتتالية.

6. المنظمات الدولية والحقوقية :نتائج رضا النساء عن المنظمات الدولية والحقوقية كانت أقل مقارنة ببقية الخدمات، حيث عبرت نسبة 48.3% عن رضا قليل عن هذه المنظمات. يشير هذا إلى أن العديد من النساء يشعرن بعدم فعالية هذه المنظمات في تحقيق تغيير حقيقي في حياتهن اليومية. قد يرتبط هذا بعدم قدرة هذه المنظمات على تقديم الدعم الفعلي في ظل القيود السياسية والاقتصادية، إضافة إلى التقارير التي تظهر عدم التفاعل الكافي مع قضايا النساء بشكل فعال.

بشكل عام، يعكس هذا التحليل واقع الخدمات التي تتلقاها النساء في المناطق المستهدفة بالدراسة في ضوء الاحتلال الإسرائيلي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة. على الرغم من وجود بعض الرضا عن الخدمات، إلا أن هناك حاجة ملحة لتحسين جودة هذه الخدمات وضمان وصولها بشكل عادل وآمن للنساء، مع ضرورة التركيز على القطاعات الأكثر تأثراً مثل التعليم والصحة والخدمات الأساسية.

حسب ما أظهرت النتائج فإن ٧٥,٩٪ من النساء أفادت بأن جودة عمل المنظمات الدولية والحقوقية كانت ضعيفة وضعيفة جداً، فيما تلي ذلك أفادت النساء بنسبة ٥١,٧٪ منهن بأن جودة عمل المؤسسات الاغاثية والتنموية، وجودة خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي كانت ضعيفة وضعيفة جداً

6.2. الخلاصة و توصيات للعمل

وعقب التقييمات، تم تحديد التوصيات العملية التالية بالتعاون مع مختلف الشركاء. وتستند التوصيات مباشرة إلى نتائج التقييمات، ويقصد بها توفير نقاط انطلاق مفيدة للعمل. وعلاوة على ذلك، شمل التقييم الفتيات والنساء المتضررات، واقتراحاتهن للتحسين. ومن شأن تحديد أولويات العمل في هذه المجالات أو تركيز الدعم على تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات أن يحدث تغييرا في فترة زمنية قصيرة نسبيا. إذا شوهدت تغييرات في هذه المجالات البارزة مثل الأطر القانونية وسبل العيش الاقتصادية والرعاية الصحية الأساسية، فيمكنها إثبات أن التغيير ممكن. وسيساعد ذلك على تحسين وضع النساء والفتيات في جميع أنحاء الضفة الغربية.

لتعزيز مشاركة النساء الفلسطينيات وتحقيق المساواة بين الجنسين في ظل التحديات المتعددة التي يواجهنها في المناطق المستهدفة بالدراسة، يتطلب الأمر تبني استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد. فيما يلي بعض الاستراتيجيات المحتملة للتحسين:

1. تعزيز التعليم والتدريب المهني :يجب على السياسات العامة والمبادرات المجتمعية أن تركز على تحسين فرص التعليم للفتيات في جميع المراحل الدراسية، وخاصة في التخصصات التقنية والمهنية. من خلال توجيه الدعم إلى برامج التدريب المهني التي تستهدف النساء، يمكن تقليص الفجوات بين الجنسين في مجالات مثل التكنولوجيا والهندسة. ويمكن أيضًا تسهيل وصول النساء إلى مجالات التدريب التي تتيح لهن المنافسة في سوق العمل بشكل أكثر فعالية.
2. دعم القوانين والسياسات الحكومية :يتعين على الحكومة الفلسطينية والمجتمع الدولي العمل على ضمان تطبيق سياسات تحمي حقوق النساء وتعزز مشاركتهن في الحياة العامة والسياسية. من الضروري أن تكون هناك قوانين تدعم النساء في العمل، مثل قوانين رعاية الأطفال والإجازات الأسرية، وكذلك قوانين تمنع التمييز في العمل وتعزز المساواة في الفرص. يجب أن تشمل هذه السياسات تحسين بيئة العمل للنساء من خلال تشجيع الشركات على استيعاب احتياجاتهن، مثل توفير أماكن رعاية للأطفال.
3. دعم النساء المتأثرات بالنزاع :مع تأثير الاحتلال الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات، وخاصة في المناطق الأكثر تضررًا مثل القدس الشرقية والمناطق المتأثرة بالنزاع، يجب توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للنساء اللواتي تعرضن للعنف أو النزوح. يشمل ذلك توفير ملاذات آمنة، ورعاية صحية متكاملة، ودعم نفسي لتجاوز آثار التهجير والعنف، مما يساهم في تمكينهن من التعافي والمشاركة الفاعلة في المجتمع.

4. تعزيز الهوية الثقافية الفلسطينية :يجب أن تتضمن الاستراتيجيات دعم المرأة الفلسطينية في الحفاظ على هويتها الثقافية والتراثية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير برامج تعليمية وثقافية تعزز فهم النساء لأهمية الحفاظ على العادات والتقاليد الفلسطينية، بالإضافة إلى توفير منصات لهن للتعبير عن تجاربهن الشخصية وهويتهن الثقافية، سواء عبر الفنون أو الأدب أو غيرها من الوسائل.

5. التعاون مع المجتمع الدولي :يجب أن يتم تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والحكومات الداعمة لضمان أن تكون النساء الفلسطينيات جزءًا من الحلول المستدامة. هذا يشمل دعم مشاريع التنمية التي تعزز حقوق النساء، خاصة في مجالات التعليم والصحة والعمل، وتقديم الدعم في تشكيل برامج تعاونية مع منظمات المجتمع المدني التي تركز على تمكين النساء.

6. رفع الوعي المجتمعي :من الضروري أن تتم حملة توعية شاملة تستهدف المجتمع الفلسطيني بضرورة إعادة النظر في الأدوار الاجتماعية التقليدية للنساء. يتطلب ذلك تعاونًا بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في نشر رسائل تدعو إلى المساواة بين الجنسين وتشجع الرجال على دعم النساء في اتخاذ أدوار قيادية ومشاركة فعالة في المجال العام.

7. تحقيق تمكين اقتصادي للنساء :يعد تمكين النساء اقتصاديًا من أهم المحاور التي تساهم في تعزيز مشاركتهن في المجتمع. يمكن توفير الدعم المالي للنساء من خلال إنشاء برامج قروض ميسرة أو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء. هذا يتطلب تطوير برامج تمويلية تشجع على ريادة الأعمال النسائية وتوفير التوجيه والمساندة لها، فضلاً عن توفير بيئة قانونية تدعم حقوق الملكية وممارسات العمل العادلة.

8. تعزيز القيادات النسائية في السياسة والمجتمع :من المهم تطوير استراتيجيات تركز على تمكين النساء من تولي مناصب قيادية في السياسة وفي المجتمع المحلي. يمكن تحقيق ذلك من خلال برامج تدريبية مخصصة لبناء قدرات النساء في القيادة وصنع القرار، بالإضافة إلى توفير منصات لهن للتواصل والمشاركة الفعالة في الحوارات السياسية والاجتماعية. كما ينبغي تشجيع الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية على تمثيل النساء في القوائم الانتخابية وتدعيمهن في الحياة السياسية.

9. تطوير آليات حماية من العنف :يجب العمل على تحسين آليات حماية النساء من العنف الأسري والعنف المرتبط بالنزاع. يشمل ذلك تفعيل القوانين المتعلقة بالعنف ضد النساء وإنشاء محاكم خاصة للنظر في قضايا العنف الجنسي والتهجير القسري. يجب إنشاء مراكز إيواء آمنة للنساء النازحات والمتأثرات بالنزاع، وتقديم الدعم النفسي والقانوني للنساء اللاتي تعرضن للعنف.

10. التعليم المجتمعي والتوعية بحقوق المرأة :من خلال حملات توعية موجهة إلى المجتمع المحلي، يمكن تغيير المفاهيم الثقافية السائدة التي تعزز التمييز ضد النساء. يمكن تنفيذ هذه الحملات في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية. كما يمكن نشر قصص نجاح لنساء قياديات أو نساء تمكّن من تخطي الحواجز الاجتماعية، مما يعزز صورة المرأة القوية والمتقدمة.

11. تحسين الوصول إلى العدالة :لضمان حقوق المرأة في المحاكم، يجب تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة من خلال تسهيل الإجراءات القانونية للنساء وتقديم المساعدة القانونية المجانية أو المدعومة. يجب على المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية أن تدعم النساء في تقديم الشكاوى ضد الانتهاكات التي يتعرضن لها، سواء من جانب أفراد أو من خلال سياسات الاحتلال. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية إنشاء خطوط ساخنة لتقديم الاستشارات القانونية وتوفير محامين متطوعين.

12. تطوير التعاون بين القطاعين العام والخاص :ينبغي العمل على تشجيع القطاع الخاص على تبني ممارسات تساهم في دعم تمكين النساء في العمل. يمكن تحفيز الشركات على تبني سياسات شاملة تدعم النساء في بيئة العمل تراعي ظروف الأمهات العاملات، مثل توفير فرص تدريبية متخصصة ودعمهّن في الوصول إلى المناصب العليا في مؤسسات الأعمال.

13. الاهتمام بالصحة النفسية للنساء :بما أن العديد من النساء الفلسطينيات يعانين من تداعيات الحرب والنزاع، من الضروري أن تكون هناك استراتيجيات صحية نفسية تتوجه بشكل خاص إلى النساء. هذا يشمل توفير خدمات استشارية نفسية للنساء المتأثرات بالنزاع، وخاصة النساء النازحات والمجتمعات المحرومة. برامج الدعم النفسي يجب أن تكون جزءًا من الاستجابة الإنسانية التي تتوجه إلى المرأة بشكل خاص، للمساعدة في التغلب على الصدمات النفسية والتمكين الذاتي.

من خلال هذه الاستراتيجيات المتنوعة، يمكن خلق بيئة أكثر دعمًا وشمولًا للنساء الفلسطينيات، مما يسهم في تحسين وضعهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على المدى الطويل.

المراجع:

1. حداد، و. و. «سياسة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان والضفة الغربية وغزة». أقلمة الحرب (2023). [أتش تي أم أل]
2. العزاوي ، س. وهلسني ، ف. «عمل المرأة ونتائج تنمية الأطفال: تأثير أنواع التوظيف». (2024). eg.org.erf
3. أزهر، م. «المرأة في القوى العاملة في العالم العربي». شؤون عربية معاصرة (2024). [أتش تي أم أل]
4. عمار شحادة، و. وبراك، ب. «... من العوامل الاجتماعية والديموغرافية في المرحلة التي يتم فيها تشخيص سرطان الثدي لدى النساء ووصف العلاج في قطاع غزة ، فلسطين المحتلة ...» EcancermedicalScience (2023). gov.nih
5. أيوب وميساء وكيلسي نورمان وآنا مارتن جيل. «تقاطع النوع الاجتماعي والنزوح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». معهد بيكر للسياسة العامة بجامعة رايس. تم الوصول إليه في 9 يوليو ، رقم 2024 (2023): 04-2023. org.bakerinstitute
6. جبور، جنى، ميريت خليل، آنا ريتا رونزوني، روث مابري، أيوب الجوالدة، مها العدوي، وهالة صقر. «سوء التغذية والتفاوتات بين الجنسين في إقليم شرق المتوسط: الحاجة إلى العمل». الحدود في التغذية 10 (2023): 1113662. frontiersin. org
7. حطاب ومؤيد ومحمد أبو الرب. «تحت الحجاب: حقوق المرأة الاقتصادية والزوجية في فلسطين». اتصالات العلوم الإنسانية والاجتماعية 10 ، رقم 1 (2023): 11-1. com.nature
8. نتيل، إبراهيم. «بناء السلام المجتمعي النسائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة». في موسوعة بالغريف لدراسات السلام والصراع ، ص 1706-1696. شام: سبرينغر الدولية للنشر ، 2022. net.researchgate
9. فيرونيز، ج.، محميد، ف.أ.، وبدير، د. «العنف القائم على النوع الاجتماعي، ونوعية الحياة الذاتية، ونتائج الصحة العقلية بين النساء الفلسطينيات: الدور الوسيط للدعم الاجتماعي والوكالة». العنف ضد المرأة (2023). net.researchgate
10. أليماني جوردان ، م. ت. «حالات النساء في أفغانستان وأوكرانيا وفلسطين». (2024). es.uv
11. مدار، ر. «ما وراء الجنود الإسرائيليين الذكور والنساء الفلسطينيات والاغتصاب والحرب: عنف الدولة الإسرائيلية الجنسي ضد الفلسطينيين». الصراع والمجتمع (2023). com.berghahnjournals
12. ميلموتو ، إ. «نحو سلام مستدام: حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوضاع ما بعد النزاع». السلام وحوكمة حقوق الإنسان (2024). it.padovauniversitypress

وزارة شـــؤون المـــرأة

فلسطين، البيرة، البالوع، عمارة مكة

الرمز البريدي : P6160516

هاتف: 02 2429462 /02 2423315

فاكس: (02)2422175

E-mail: info@mowa.pna.ps

www.mowa.pna.ps